



قائمة المحتويات

ملخّص تنفيذي....3

المنهجية.....4

مقدمة.....5

الهوية الرقمية: المعايير الدولية وأفضل الممارسات....6

> نظرة عامة على الهوية الرقمية في الخليج.....11

الأطر التنظيمية القائمة.....17

حماية البيانات، والرقابة المستقلة والوصول إلى سبل الانتصاف....28

الخصوصية والأمن....32

الفئات المهمشة والحق في عدم التعرّض للتمييز.....41

الخلاصة والتوصيات....45 المراجع.....47

تنويه

جمع البيانات: عفاف عبروقي، وعمر متولي، وعمر داعوق، وماريان رحمة، وناي قسطنطين، وسييرا تيرانا. مراقبة الجودة: ناى قسنطين.

الدعم الإضافي في البحث: ناثان سيلبر، سارة كبلر.

الإشراف على البحث وتنسيقه: عفاف عبروقى.

كتابة التقارير: عفاف عبروقي، عمر داعوق، ماريان رحمة، ناي قسطنطين.

تحرير التقرير: عفاف عبروقى.

مساعدة في التحرير والتدقيق اللغوى بالإنكليزية: سارة كبلر.

تكرّمت مؤسّسة "الخصوصية الدولية" بتمويل البحث.

تتحمّل منظّمة "سمكس" مسؤولية أيّ خطأ أو سهو.

"سمكس" منظّمة لبنانية غير حكومية تعمل منذ العام 2008 للدفاع عن الحقوق الرقمية، وتعزيز ثقافة الانفتاح والمحتوى المحلّي، وتشجيع الانخراط بطريقة ناقدة وذاتية التنظيم في عالم التكنولوجيا الرقمية والإعلام وشبكات التواصل فى جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

www.smex.org

منشور صادر في كانون الأول/ديسمبر 2021 عن منظّمة "سمكس"، بيروت، لبنان.

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي الدولية: الترخيص بالمثل 4.0



ملخّص تنفيذي

يحلّل هذا التقرير عملية تنفيذ أنظمة الهوية الرقمية في "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، والمشار إليه أيضًا في هذا التقرير "بالخليج". و"مجلس التعاون لدول الخليج العربية" هو اتحادٌ سياسيٌ واقتصاديٌ بين حكومات هذه الدول، يضمّ البحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. يهدف هذا التقرير إلى تحديد المبادرات المختلفة للهوية الرقمية في الخليج وتأثيرها على الخصوصية وحقوق الإنسان، ويشكّل خطوة أولى ضمن بحث أوسع تسعى "سمكس" من خلاله إلى وضع خارطةٍ لأنظمة الهوية الرقمية في المنطقة الناطقة باللغة العربية. يركّز هذا التقرير بشكلِ خاص على أنظمة الهوية الرقمية، كما حدّدها عددٌ من وكالات الأمم المتحدة. ويبدأ التقرير بتعريف برامج بطاقات الهوية الرقمية بشكلِ عام، ثمّ يستعرض المعايير وأفضل الممارسات الواجب إرساؤها، للحرص على سلامة هذه الأنظمة ومراعاتها لحقوق الأفراد، مستنداً إلى هذه المعايير لمقارنتها بواقع التنفيذ في الخليج. يستعرض التقرير كذلك السلطات ومقدّمي الخدمات الرئيسيين في كلِ من البلدان المشمولة في الدراسة، كما ويجمع مختلف التشريعات ذات الصلة بالمعاملات الإلكترونية والبيانات الشخصية والحقّ في الخصوصية والرقابة الحكومية والجرائم الإلكترونية والأمن السيبراني، وذلك في محاولةٍ لرسم المشهد التنظيمي للهوية الرقمية في هذه البلدان (الفصل3). ثم يحلّل التقرير هذه التشريعات ويوضح أوجه القصور القانونية والتنظيمية في الفصول القادمة. ويستعرض الفصل الرابع أوجه القصور فى الأطر القانونية الحالية، فيما يخصّ حماية البيانات التى تقوم أنظمة الهوية الرقمية بمعالجتها، كما ويعرّف المستخدمين على سبل الانتصاف المناسبة. أمّا الفصل الخامس، فينظر في البيانات التي تم جمعها بواسطة أنظمة تحديد الهوية (الرقمية) في الخليج، قبل أن يحدّد ويحلّل التدابير اللازمة لضمان خصوصية البيانات وحقوق المستخدمين/ات ذات الصلة. في المقابل، يعرض الفصل السادس الآثار (المحتملة) التي قد تترتّب على الحق في عدم التمييز.

المنهجية

أجرينا بحثاً مكتبياً لجمع المعلومات والبيانات بغية تحديد أنظمة الهوية الرقمية المختلفة المنفّذة في "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، فضلًا عن التشريعات واللوائح ذات الصلة وذلك لمقارنتها بأفضل الممارسات والمعايير الدولية القائمة. وفي مستهلّ مرحلة جمع البيانات الأولية، جُمعت معلوماتٌ حول برامج الهوية الرقمية في كلٍ دول "مجلس التعاون الخليجي": بدءًا من السلطات التي أطلقتها أو نفذتها، ومقدمي الخدمات المشاركين في نشرها، وصولًا إلى اللوائح والقوانين ذات الصلة، وأنواع البيانات التي جمعتها هذه الأنظمة، وحقّ المستخدمين في الوصول إلى بياناتهم والتحكم بها، والخصائص والتدابير الأمنية، وأشكال الرقابة على البيانات، فضلًا عن أي حالاتٍ موثقة أو آثار محتملة على حقوق الإنسان. وقد تلى ذلك مراجعةٌ ومراقبة للجودة لتحسين وتوسيع المعلومات التي تم جمعها، بما يشمل الإشراف على أنظمة الهوية والتشريعات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية واستراتيجيات وتشريعات وممارسات الأمن السيبراني التي تمكّن أو تستثني الفئات المهمشة في أنظمة تحديد الهوية (كالأشخاص عديمي الجنسية والأشخاص ذوي الإعاقة). كما تمّت مراجعة المعايير وأفضل الممارسات القائمة المرتبطة بأنظمة تحديد الهوية الرقمية، مما ساهم في رصد أوجه القصور في أنظمة الهوية الرقمية في "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" وفي صياغة هذا التقرير.

مقدمة

تشهد دول الخليج العربية تحولًا رقميًا من شأنه أن يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي والحدّ من الاعتماد على عائدات النفط. أ وعليه، شكّل اعتماد برامج الهوية الرقمية وتنفيذها عنصرًا رئيسيًا في هذا التحول. وقد اعتُمد أول برنامجٍ من هذا النوع في المنطقة في البحرين سنة 2007، كجزءٍ من استراتيجيةٍ حكومية إلكترونية لتسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية والخاصة. وحذت الدول الأعضاء الأخرى – أي الكويت وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة – حذوها، حيث أطلقت برامجها الخاصة في هذا الإطار. وفي العام 2020، جاء مسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية ليصنّف دول "مجلس التعاون الخليجي" على أنها رائدةٌ في مجال الحكومة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . 2 وركزت جميع دول "مجلس التعاون الخليجي" على رغبتها في إنشاء أو تدعيم بنيتها التحتية الرقمية لتسهيل الوصول إلى الخدمات. وفي هذا الإطار، تُعتبر الرقمنة عنصرًا ضروريًا في تحديث منطقة الخليج والاستفادة من التقنيات الجديدة،

تحتاج أنظمة الهوية الرقمية إطارًا تنظيميًا متينًا يرعى حماية البيانات والخصوصية والأمان وتشريعات الجرائم الإلكترونية والأمن السيبراني والرقابة المستقلة. وقد أرست جميع البلدان المشمولة في التحليل إطار عملٍ ينظّم الهوية الرقمية، غير أنّ متانة هذه الأطر تختلف بين دولةٍ وأخرى؛ فتدابير الحماية المعتمدة ضعيفة، وتشمل استثناءاتٍ واسعة للسلطات العامة المعنية بمعالجة البيانات الشخصية، وتفتقر إلى الرقابة المستقلة. ومع ضعف السجلات المرتبطة بحقوق الإنسان، تصبح البيانات المستخدمة في أنظمة الهوية الرقمية معرضةً لخطر الرقابة الحكومية. يركّز التقرير على هذه النقطة عبر تسليطه الضوء على جميع المعلومات الحساسة التي تم جمعها واستخدامها لإصدار بطاقات الهوية وفي أنظمة الهوية الرقمية. وبشكلٍ عام، قد تطرح هذه الأنظمة مخاطر على الحريات المدنية، كما وقد تعزّز التمييز القائم وتفاقم المشكلات التي تواجهها الفئات المهمّشة. وعلى الرغم من أن بعض المجالات تشهد تحسنًا على هذا الصعيد، إلّا أنّ أوجه القصور التنظيمية لا تزال واضحة، وقد تؤثر سلبًا على المواطنين والأشخاص الذين يعيشون في هذه البلدان.

أبرز النتائج:

- مع تحديث مخططات الهوية الإلزامية وتضمينها تقنياتٍ جديدة وبياناتٍ بيومترية، تصبح هذه المخططات تدخّليّة أكثر وتعرّض البيانات
 الشخصية للخطر.
- ثمّة نقصٌ واضح في حماية البيانات واللوائح والقوانين التي تقيّد الرقابة الحكومية، ما يعرّض خصوصية المستخدمين/ات وبياناتهم/ن للخطر. لم يصدر سوى البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية قوانين عامة لحماية البيانات، ومع ذلك، تنطوي هذه القوانين على استثناءاتٍ غامضة وواسعة في ما يخصّ معالجة البيانات من قبل الوكالات الحكومية.
 - أظهرت جميع البلدان غيابًا لإجراءات الرقابة المستقلة على عمليّة معالجة البيانات الشخصية بشكل عام، وعلى نظام تحديد الهوية نفسه، ما قد يؤدّي إلى تداعياتٍ وخيمة على البيانات الشخصية وحقوق الإنسان الخاصة بحاملي بطاقة الهوية.
 - تجمع أنظمة تحديد الهوية في الخليج جملةً من البيانات، بما في ذلك المعلومات الحساسة، لكنها تفتقر إلى خيارات التحكم في مثل
 هذه البيانات.
- تميز أنظمة تحديد الهوية في الخليج ضد النساء والفتيات والفئات المهمشة على بعض المستويات. وقد يتفاقم هذا التمييز عند التحوّل إلى أنظمة الهوية الرقمية، ما قد يفاقم حالات الإقصاء التي يتعرّض لها الأشخاص ذوو الإعاقة، ويجعل السكان عديمي الجنسية أو الأشخاص غير العاملين أكثر عرضةً للخطر.



الهوية الرقمية: المعايير الدولية وأفضل الممارسات

الهوية الرقمية: المعايير الدولية وأفضل الممارسات

ما هي الهوية الرقمية وأنظمة تحديد الهوية الرقمية؟

قد يختلف تعريف الهوية الرقمية (digital identity) بحسب البلد والسياق، ولكنّها غالبًا ما تُعرّف على أنها مجموعةٌ من الخصائص (مثل البيانات البيومترية والاسم ورقم الهوية الفريد ومكان وتاريخ الولادة وما إلى ذلك) ووثائق إثبات الهوية (كأرقام التعريف والبطاقات الذكية والشهادات) التي يتم إدخالها وتخزينها إلكترونيًا والتى تحدد هوية الشخص بشكل فريد.4

وتُستخدم الهوية الرقمية لتحديد هوية شخص ما وإثباتها على الإنترنت أو خارجه (وذلك بحسب طريقة استخدامها والسياق). على سبيل المثال، يمكن للناس استخدامها للوصول إلى الخدمات الحكومية، والتقدم بطلب للحصول على مساعدات الرعاية الاجتماعية، والتصويت في الانتخابات وتوقيع المستندات رقميًا. ولغرض هذا البحث، لن يتناول هذا التقرير الهوية الرقمية في حدّ

ولغرض هذا البحث، لن يتناول هذا التقرير الهوية الرقمية في حدّ ذاتها، بل أنظمة الهوية الرقمية (Digital ID systems) بأكملها، والتي تعرّفها "مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية" (ID4D) من البنك الدولي على أنها أنظمة تحديد الهوية التي "تستخدم التكنولوجيا الرقمية طوال دورة حياة الهوية، بما في ذلك عند إدخال البيانات والتحقق من صحتها، وحفظها ونقلها؛ وإدارة وثائق إثبات الهوية؛ والتأكّد من الهوية والمصادقة عليها".

المعايير وأفضل الممارسات

نظرًا للمخاطر التي قد تنجم عن الهوية الرقمية، على غرار إقصاء المجتمعات الضعيفة والمخاطر المتعلقة بالخصوصية، سعى عددٌ من الهيئات إلى إرساء مجموعةٍ من المعايير وأفضل الممارسات لضمان إدراج الخصوصية وحقوق الإنسان وحمايتها في تنفيذ أنظمة الهوية الرقمية.

وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، تطرّقت منظمة الأمم المتحدة إلى الحاجة إلى وثيقة هوية لكل شخص في الهدف 9:16 الذي يشجع على "توفير الهوية القانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل

المواليد، بحلول العام 2030". 7

وفي العام 2017، صادق عدد من وكالات الأمم المتحدة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنهائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، إلى جانب مؤسسات أخرى وبقيادة البنك الدولي، على وثيقة "مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية المستدامة: نحو العصر الرقمي 8. وفي حين تركز الوثيقة على تعزيز الهوية للجميع بمعزل عن الوثيقة الوطنية (بخاصة للاجئين)، هي تنطوي أيضًا على مبادئ حول حماية خصوصية المستخدم وبياناته. وعلاوةً على هذه الوثيقة، دخلت الأمم المتحدة في العام 2016 في شراكة مع منظمة "آي دي تعزيز الوصول إلى وثائق الهوية (لا سيما الهوية الرقمية) في سياق هدف التنمية للمستدامة 16:9. تعتبر المنظمة أنّ "... تنفيذ أنظمة الهوية الرقمية بشكل صحيح يتمثّل في حماية الحريات المدنية وإعادة القدرة على التحكّم بالبيانات الشخصية إلى يتمثّل في حماية الحريات المدنية وإعادة القدرة على التحكّم بالبيانات الشخصية إلى المحابها الفعليين... أي الأفراد".

من جهةٍ أخرى، يبذل البنك الدولي جهودًا حثيثة ويقدّم مقترحاتٍ لاعتماد الهوية الرقمية لمكافحة الفقر وانعدام المساواة والإقصاء الاجتماعي، من خلال "مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية".⁹

وفي هذا السياق، نشر البنك الدولي "دليل المعايير الفنية لأنظمة تحديد الهوية الرقمية"، الذي يقدّم تحليلًا للمعايير القائمة لتحديد الهوية الرقمية. يعتبر التقرير أنّه "من شأن هذه المعايير أن تُرسي بروتوكولات التبادل، وأنظمة الاختبار، وتدابير الجودة، وأفضل الممارسات المفهومة والمتّسقة عالميًا، في ما يتعلق بإدخال بيانات الهوية وحفظها ونقلها واستخدامها، فضلاً عن أشكال وثائق إثبات الهوية وسماتها وبروتوكولات المصادقة. وبالتالي، تُعتبر هذه المعايير ضروريةً في كلٍ مراحل دورة حياة الهوية، بما في ذلك تسجيل البيانات والتحقق منها وإلغاء البيانات المكررة والمصادقة عليها." 10

الهوية الرقمية: المعايير الدولية وأفضل الممارسات

مراعاة الخصوصية والأمان

النهج المراعي للخصوصية في التصميم يستوجب اعتماد تدابير وسياساتٍ ومعايير وميزاتٍ تقنية لضمان حماية الخصوصية وأمن البيانات بدءاً من المراحل الأولى لعملية تطوير نظام بطاقة الهوية الدقمية.

وبموج ب البند 6 مـن "مبـادئ تحديـد الهويـة مـن أجـل التنميـة المستدامة: نحـو العصـر الرقمـي"، "ينبـغي تصميـم أنظمـة تحديـد الهويـة بشـكلٍ يـراعي خصوصيـة المسـتخدم النهـائي. ولا يجـوز أن يطلب النظام مـن الفـرد اتّخاد أيّ إجـراء لحماية بياناته الشخصية. إذ لا بـدّ مـن حمايـة المعلومـات مـن الاسـتخدام غيـر السـليم حكمًـا مـن خلال المعايير الفنية وممارسات العمل الوقائية". 11

تشمل ميزات وإجراءات مراعـاة الخصوصية في التصميـم، عـلى سبيل المثال، تشفير البيانات، والحـدّ مـن جمع البيانات والكشف عنهـا، والمصادقـة متعـددة العناصـر (مثـلاً: مـن خـلال بريمجـات شـرائح الهاتـف أو مرفـق المفاتيـح العموميـة أو تطبيقـات الهواتـف الذكيـة ذات بيئـة التنفيـذ الموثوقـة ومرفـق المفاتيـح العموميـة)، فضلًا عـن استخدام تقنيـة قواعـد البينات المتسلسـلة (البلوكتشين) والشـهادات الرقميـة ومرفـق المفاتيـح العموميـة، وتزويـد والسـعدمين بخيـارات ومنصـات تتيـح لهـم التحكـم في بياناتهـم والوصول إليها.

بُريمجات شرائح الهاتف (SIM Applet) مع مرفق المفاتيح العمومية (PKI)

بُريمج شرائح الهاتف (SIM Applet) هـو تطبيقٌ صغير ضمـن برنامجٍ أكبـر، ويتمثّل الغـرض الوحيد منه بـأداء مهمة واحدة باعتباره تطبيقًا صغيـرًا مخصّصًـا لأداء مهمـة واحـدة داخـل شـريحة الهاتـف. أمّـا عـلى مسـتوى الهويـة الرقميـة، فغالبًـا مـا تُسـتخدم هـذه البريمجـات لاسـتحداث توقيع المسـتخدم بشكلٍ آمـن. لذلك تتواصـل هـذه البريمجـات مع التطبيقـات الأخرى (كتلـك الـتي تنشئ المفاتيح العمومية. وتديرها) باستخدام تقنية مرفق المفاتيح العمومية.

تطبيق الهواتف الذكية في بيئة التنفيذ الموثوقة

بيئة التنفيذ الموثوقة (TEE) هي منطقة آمنة داخـل المعالـج الرئيسي، وهي تعمـل بالتوازي مع نظام التشـغيل في بيئـة معزولة، وتضمن حمايـة الكـودات والبيانـات المحملـة إلى المعالـج الرئيـسي في مـا يتعلـق بالسـرية والسـلامة. ويشـمل ذلـك تنفيـذ التعليمـات البرمجيـة المصادق عليها، فضلًا عن ضمان السرية والمصداقية والخصوصية وسلامة النظام وحق الوصول إلى البيانات.

مرفق المفاتيح العمومية (PKI)

مرفق المفاتيح العمومية هـو نظامٌ للعمليات والسياسـات والأجهـزة والبرمجيـات والإجـراءات اللازمـة لإنشـاء الهويـات الرقميـة وإدارتهـا وتوزيعهـا واسـتخدامها وحفظهـا وإبطالهـا. ويسـمح المرفق للمسـتخدمين بتشـفير بياناتهـم وتوقيـع المسـتندات رقميًـا والمصادقـة عـلى هويّتهم باستخدام الشهادات (التي تستند إليها الهويات الرقمية).

الشمادات الأقمية

تنطوي الشهادات الرقمية على ثلاثة مكونات رئيسية: الهوية (الاسم، الرمـز الخـاص، تاريـخ انتهـاء الصلاحيـة)، المفتـاح العـام لتشـفير بيانـات حاملهـا والتوقيـع للتحقـق مـن المصادقـة. وتصدرهـا هيئـة الشـهادات وتسـتخدمها "مـن أجـل تسـهيل التواصـل الإلكتـروني الآمـن وتبـادل البيانـات بيـن الأشـخاص والأنظمـة والأجهـزة عبـر الإنترنـت"، وذلك مـن خـلال التحقـق مـن هويـة الفـرد وتشـفير/فك تشـفير الرسـائل الإلكترونية. هذا وتتم إدارة توزيع وإلغاء والمصادقة على الشهادات الرقمية بواسطة مرفق المفاتيح العمومية. ¹³

الهوية الرقمية: المعايير الدولية وأفضل الممارسات

التناسب و الالتزام بالحد الأدنى من الإفصاح

يحدّ التقليل من جمع البيانات والكشف عنها من الأثر الذي قد يترتّب عن أيّ خرقٍ للبيانات في حال الوصول غير المصرح به إليها. وبحسب "مبادئ تحديد الهوية من أجل التنمية المستدامة"، "لا بدّ أن تكون البيانات التي يتم جمعها واستخدامها لتحديد الهوية والمصادقة عليها مناسبةً للغرض ومتناسبةً مع حالة الاستخدام كما وينبغي إدارتها وفقًا للمعايير العالمية لحماية البيانات"، حيث "لا يجوز أن تكشف عن المعلومات الشخصية الحساسة".

وعـ لاوةً عـلى ذلك، ينبغي أن يكـ ون في حـ وزة مسـ تخدمي نظـام الهويـة الرقميـة أدواتٌ تسـمح لهـم بالوصـول إلى بياناتهـم/ن والتحكـم بهـا. عـلى سبيل المثـال، يسـ تطيع المقيمـون/ات في إسـ تونيا الوصـول إلى بياناتهـم/ن ومراقبتها عبر منصـةٍ إلكترونيـة، وتحديـد البيانات التي يـودّون مشـاركتها والأشـخاص المخوّليـن الوصـول إليهـا . 14 كمـا يمكنهـم عـرض سـجلات معاملاتهـم/ن السـابقة، حيـث تكـون السـجلات تلقائيـة ومضـادةً للتلاعـب، مـا يجعـل تعديلهـا أو حذفهـا صعبًـا للغايـة. وتُعـد هـذه السـجلات ضروريـة أيضًـا في التحقيقات في حالات الخرق أو الاحتيال.

الأطر القانونية والتنظيمية القوية

إلى جانب تنفيذ تدابير مراعاة الخصوصية في التصميم، ينبغي إرساء تشريعاتٍ رادعة لضمان حماية البيانات وخصوصية المستخدمين في نظام الهوية الرقمية. ويشمل ذلك إقرار لوائح متينة لحماية البيانات ولوائح تقيّد الرقابة الحكومية والتجارية، فضلًا عن تشريعات شاملة للجرائم الإلكترونية تصون حقوق النسان.

ينص المبدأ 8 من "مبادئ تحديد الهوية من أجل التنمية المستدامة: نحو العصر الرقمي" على أنّ "أنظمة تحديد الهوية ينبغي أن تقوم على أطرٍ قانونية وتنظيمية وسياسات متينة تعزز الثقة في النظام، وتضمن خصوصية البيانات وأمنها، وتقلل من إساءة الاستخدام، كالرقابة غير المصرح بها، ما يشكّل انتهاكًا

للإجراءات القانونية الواجبة، وضمان خضوع مزود الخدمات للمساءلة".

كما وينبغي أن تـرسي الأطـر التنظيميـة آليـاتٍ لتقديـم الشـكاوى والانتصاف، بما يسـمح للمستخدمين/ات بتقديم شكاوى أو إقامة دعـاوى قانونيـة عندمـا يتعـارض نظـام الهويـة الرقميـة مـع حقـوق الإنسـان الخاصـة بهـم، لا سيّما الحقّ في الخصوصيـة وعـدم التمييـز. وعندمـا لا تُحـل المنازعـات لصالـح المسـتخدمين/ات، ينبغي أن يكونـوا قادريـن عـلى تصعيـد القضايـا ورفعهـا إلى هيئـةٍ مسـتقلة أو محكمـة لهـا صلاحيـة إجـراء مراجعـةٍ مسـتقلة للقـرارات الأوليـة وتحقيق الانتصاف للمستخدمين المتأثرين.

الإشراف المستقل

ينبغي وضع نظام الإشراف على البيانات وتحديد الهوية وتطبيقه بحسب القانون. يمكن مثلًا إنشاء هيئة إشراف على نظام الهوية الرقمية (كما هي الحال في أستراليا¹⁶)، أو يمكن أن تتولّى سلطاتٌ منفصلة الإشراف على البيانات (كهيئة حماية البيانات) ونظام تحديد الهوية. ولا بدّ أن يشمل الإشراف على البيانات، على سبيل المثال، البيانات التي تُجمع وتُشارك وأسباب جمعها، وذلك من أجل ضمان جمع الحد الأدنى من البيانات، وكيفية تخزين البيانات والتدابير والسياسات لضمان أمنها، وما إذا كان المستخدمون قادرين على التحكم بشكل مناسب في جمع البيانات واستخدامها والإفصاح عنها.

تنصّ المادة 10 من "مبادئ تحديد الهوية من أجل التنمية المستدامة: نحو العصر الرقمي" على "وجوب مراقبة استخدام أنظمة تحديد الهوية بشكل مستقل (حرصًا على الكفاءة والشفافية ومنعًا للإقصاء وسوء الاستخدام، وسواها) وذلك لضمان امتثال جميع أصحاب المصلحة للقوانين واللوائح النافذة، واستخدامهم أنظمة تحديد الهوية بشكل مناسب لتحقيق الأغراض المقصودة، ومراقبة الانتهاكات المحتملة للبيانات والاستجابة لها، وتلقي الشكاوى الفردية أو المخاوف المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية". 17

الهوية الرقمية: المعايير الدولية وأفضل الممارسات

علاوة على ذلك، ينبغي أن تقع مسؤولية الإشراف على أنواعه على على على على على على على على على عاتـق سلطاتٍ مستقلة تتمتّع بمـا يكـفي مـن الموظفيـن والمـوارد لأداء مهامها بشكل فعال.

الاعتبارات المتعلقة بالفئات المهمشة

لا بدّ من النظر في الإقصاء والآثار غير المتناسبة التي قد تخلّفها أنظمة الهوية الرقمية على الفئات المهمشة. ولذلك، ينبغي، في مرحلة تطوير هذه الأنظمة، الشروع في إجراء التقييمات، بما في ذلك المشاورات العامة التي تشمل هذه الفئات، على أن تستمر طوال فترة تنفيذ نظام الهوية الرقمية. وبحسب السياق، قد تشمل الفئات المهمشة الأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات، واللاجئين، والمهاجرين، وكبار السن، والأشخاص غير القادرين على الوصول إلى شبكة الإنترنت وذوي المعرفة (الرقمية) المتدنية. في الهند مثلًا، يتلقى الأشخاص إشعارًا عبر البريد الإلكتروني عند استخدام رقم تعريف "آدهار" (Aadhaar) الخاص بهم للمصادقة، ما يثير بعض المخاوف بالنسبة للأشخاص المقيمين في مناطق ذات الاتصال الضعيف بشبكة الإنترنت الذين يفتقرون إلى المهارات المناسبة من المعرفة الرقمية.

قد يتجلّى الإقصاء على مستويات مختلفة، وكلما زادت الفئات التي ينتمي إليها الفرد تهميشًا، زاد احتمال تأثرّه سلبًا بنظام الهوية الرقمية. وبالتالي، قد يساعد اعتماد نهجٍ متعدد الجوانب منفّذي نظام الهوية الرقمية على فهم الإقصاء والتمييز المحتملين بشكل أفضل، واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الآثار المترتّبة عنهما على حياة الأفراد والتخفيف من حدتها.

تشمل أفضل الممارسات التي أوصت بها منظمة "إنجين روم" (Room) تخصيص الأولوية للمنظومات العامة الهادفة والمستدامة الـتي تدمـج "الأشخاص الذيـن غالبًا مـا يُحرمـون مـن حقوقهـم"، واعتماد "تشريعات تؤكد على الحقوق وتعطي الأولوية لاحتياجات الناس وليـس لمصالح المؤسسة المنفـذة"، والتأكـد مـن أنّ "المعلومات وجميع خطوات النظام متوفرة باللغات المحلية المناسبة، بما في ذلك تلك الخاصة بعدد كبير من السكان المهاجرين". 19

في المقابل، تشدّد "مبادئ تحديد الهوية من أجل التنمية المستدامة: نحو العصر الرقمي" على الحاجة إلى اعتماد أنظمة لتحديد الهوية "خالية من التمييز في السياسة والممارسة والتصميم". "ويشمل ذلك الحرص على أنّ هذه الأطر القانونية؛ والمتطلبات والإجراءات الخاصة بتسجيل الهوية أو الحصول عليها أو استخدامها؛ والبيانات التي يتم جمعها أو عرضها على وثائق تحديد الهوية لا تمكّن أو تعزز التمييز ضد مجموعات معينة، كالأشخاص المعرّضين للإقصاء لأسباب ثقافية أو سياسية أو اقتصادية أو لأسباب أخرى... كذلك، لا يجوز استخدام أنظمة تحديد الهوية والبيانات بتاتًا كأداة للتمييز أو لانتهاك الحقوق الفردية أو الجماعية أو إنكارها". 20



نظرة عامة على الهوية الرقمية في الخليج

نظرة عامة على الهوية الرقمية في الخليج

اعتمدت الدول الست التي يتألّف منها "مجلس التعاون الخليجي" أنظمةً للهوية الرقمية ونفذّتها لتسمح لمواطنيها والمقيمين فيها بالوصول إلى الخدمات وإجراء المعاملات عبر الإنترنت. أرست حكومات هذه الدول أنظمة هوية للمواطنين/ات والمقيمين/ات الذين يعتمدون على التكنولوجيا الحديثة (التي غالبًا ما تتمثّل بالقياسات البيومترية والشرائح الذكية) مما يسمح لهم بالقياسات البيومترية والشرائح الذكية) مما يسمح لهم هويتهم/ن عبر الإنترنت باستخدام مجموعة واحدة فقط من بيانات إثبات الهوية (رقم بطاقة الهوية)، (3) والحصول على عدد من الخدمات عبر الإنترنت، بما في الخدمات الحكومية والإدارية الإلكترونية.

كانت الكويت والمملكة العربية السعودية آخر من بدأ بتطبيق برنامج الهوية الرقمية بين هذه البلدان. أطلقت دولة الكويت تطبيق "هوّيتي" في العام 2020 وسط جائحة كورونا التي ساهمت في تسريع التحول الرقمي. ويعمل التطبيق كهويّة محمولة تسمح للمواطنين/ات والمقيمين/ات الأجانب بالمصادقة على هوياتهم/ن لدى الهيئات الحكومية وغير الحكومية عبر الإنترنت والتوقيع على المستندات رقميًا.

كانت الكويت والمملكة العربية السعودية آخر من بدأ بتطبيق برنامج الهوية الرقمية بين هذه البلدان. أطلقت دولة الكويت تطبيق "هوّيتي" في العام 2020 وسط جائحة كورونا التي ساهمت في تسريع التحول الرقمي. ويعمل التطبيق كهويّة محمولة تسمح للمواطنين/ات والمقيمين/ات الأجانب بالمصادقة على هوياتهم/ن لدى الهيئات الحكومية وغير الحكومية عبر الإنترنت والتوقيع على المستندات رقميًا.

وفي العـام 2020، أطلقت المملكة العربية السـعودية المنصة الوطنية الموحدة 2020. (my.gov.sa) التي تتيح للمواطنين/ات والمقيمين/ات الوصول إلى الخدمـات الحكومية عبـر الإنترنـت باسـتخدام "ملـف تعريـف وطـني موحـد" "يوفر خدمـات ومعلومـات متنوعـة مثـل المعلومـات الشخصية والتعليمية، المهنيـة، التجاريـة، إلـخ" للمواطنيـن والمقيميـن عبـر قطاعـات متعـددة، بغيـة تأميـن تجـارب فريـدة قابلة للاسـتخدام في أي وقـت وفي أي مكان" وفي هـذا الإطار، "يمكـن للمسـتخدمين/ات تسـجيل الدخول عبر تطبيق "أبشر"، وهو منصة الخدمات الإلكترونية الخاصة بوزارة الداخلية 21 أو مـن خـلال برنامـج النفـاذ الوطـني الموحـد (SSO) الـذي طـوره مركـز المعلومـات الوطـني ووزارة الداخليـة. ولإنشـاء هوياتهـم الرقميـة، يتعيّـن على المستخدمين/ات أولاً التسجيل في نظام النفاذ الوطني الموحـد. 25

| سنة الإطلاق | اسم تطبيق الهوية الرقمية أو المنصة الإلكترونية | الدولة |
|---|---|----------------------------|
| 2007 ²⁶ | Bahrain.bh | البحرين |
| 2020 | تطبيق"هويتي" | الكويت |
| 2013 ²⁷ | تم (TAM) | عمان |
| تم إطلاق منصة "حكومي" في العام 2003، وتم تنفيذ الهوية الرقمية بعد طرح مخطط الهوية البيومترية في العام 2007. | "حكومي" | قطر |
| 2020 | المنصة الوطنية السعودية للخدمات الحكومية (my.gov.sa) | المملكةالسعودية العربية |
| 2018 | UAE Pass الهوية الرقمية | الإمارات العربية المتحدة |

الجدول ١: برامج الهوية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي.

نظرة عامة على الهوية الرقمية في الخليج

ننُفذ مشروع الهوية الرقمية في البحرين كجزء من استراتيجية الحكومة الإلكترونية 2010-2007 التي "تركز على ضمان تقديم الخدمات الحكومية بشكل فعال للمواطنين والمقيمين والشركات والزوار (العملاء)" وأطلقت منصّة الحكومة الإلكترونية في العام 2007، حيث يستطيع المستخدمون/ات التسجيل وتسجيل الدخول من خلال مفتاح إلكتروني بنظام النفاذ الموحد للوصول إلى الخدمات الحكومية. و20

نظام "تـم" (TAM) في عمـان هـو نظـام شـهادة رقميـة يقدمـه "المركـز الوطـني للتصديـق الرقمـي" (NDCC) في "هيئـة تقنيـة المعلومـات" (ITA) ويسـمح للمواطنيـن/ات والمقيميـن/ات بالمصادقـة عـلى هوياتهـم/ن الرقميـة عبـر الإنترنـت للوصـول إلى الخدمـات الحكوميـة وكذلـك لتسـجيـل الدخـول والتحقـق مـن صحـة مسـتنداتهم إلكترونيًـا باسـتخدام بطاقـة الهوية وشرحة الهاتف بالبنية التحتية للمفاتيح العامة.

وفي عام 2007، بدأت حكومة قطر في طرح بطاقات الهوية المزودة بمقاييس حيوية التي تم الاستفادة منها في نهاية المطاف لتنفيذ مخطط الحكومة الإلكترونية والسماح بالوصول إلى الخدمات الإلكترونية من خلال منصة تسمى "حكومي" استضافتها وزارة النقل والاتصالات (بخاصة، من خلال منصة تسمى الأعلى الأعلى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات). إن الخدمات الإلكترونية متاحة للأفراد من خلال بطاقة الهوية الإلكترونية الخاصة بهم. ويستعمل المستخدمون معرفاتهم الإلكترونية باعتبارها بيانات اعتماد آمنة ويدخلون رمزًا شخصيًا لتعريف أنفسهم. علاوة على ذلك، يمكن استخدام الهوية الإلكترونية مع رقم التعريف الشخصي المكون من 6 أرقام للمصادقة على المعاملات عبر الإنترنت (مثل توقيع المستندات إلكترونيًا).

وتم إطلاق UAE Pass الهوية الرقمية ³² في عام 2018، وهي تمكّن المقيمين والمواطنيـن مـن الوصـول إلى الخدمـات الحكوميـة المحليـة والاتحاديـة وتوقيع المستندات رقميًا من خلال المصادقة على هوياتهم باستخدام تطبيق الهاتف المحمول ³³. ويحتاج المستخدمون ببساطة إلى التسجيل في التطبيق ومسح هويـة الإمـارات أو جـوازات السـفر الخاصـة بهـم، والتحقـق مـن أرقـام هواتفهـم أو عناويـن بريدهـم الإلكتـروني وتأميـن الحسـابات عـن طريق إنشاء رقم تعريف شخصى أو Touch ID أو Face ID.

مقدمو الخدمات الرئيسيون والسلطات المسؤولة بالنسبة لجميع دول "مجلس التعاون الخليجي"، أدّت مجموعة

تاليس - وهي شـركة فرنسـية متعـددة الجنسـيات تصمـم الأنظمـة الكهربائية وتبنيها وتوفر خدمات لأسواق الطيران والدفاع والنقل والأمـن - دورًا رئيسـيًا في تنفيـذ برامـج الهويـة الرقميـة الخاصـة بهـا. ويختلف دور مجموعة تاليس في طرح أنظمة الهوية الرقمية هـذه بيـن البلـدان. ومـع ذلـك، اضطلعـت تاليـس بـدور في جميـع دول "مجلس التعاون الخليجي" في نشر أنظمة تحديد الهوية الإلكترونيــة الخاصــة بهـا. فتعاقــدت الحكومــة البحرينيــة مثــلًا مــع شركة جيمالط و الـتي اسـتحوذت عليهـا مجموعـة تاليـس في عـام 2019³⁴ ، وليس لتوفير بطاقات الهوية الذكية وحسب، ولكن لتوفير أيضًا الاستشارات بشأن الحلول المتعلقة بالبطاقات الذكية بما في ذلكالبنيةالتحتيةللمفاتيحالعامةوتطبيقاتالبطاقاتالذكيةوالتدريب.35 وساهمت مجموعة تاليس في الإمارات العربية المتحدة في إطلاق البرنامج الوطني للهوية الإلكترونية 36، ولكن تم تطوير حل الهوية الفردية من قبل دبي الذكية. وعملت مجموعة تاليس في قطر باستخدام حلجيمالطو2.0معالمجلسالأعلىللاتصالاتوتكنولوجياالمعلومات في قطر (ictQATAR) لتحسين وتبسيط تجربة المستخدم على منصة حكومي وتعزيز الأمن 37. ويوفر الحل النفاذ الموحّد لجميع الخدمات المتاحـة عـلى منصـة حكومـي وتطلـب ببسـاطة مـن المسـتخدمين استخدام الهوية الإلكترونية والرمز الشخصي لتحديد الهوية.

بالإضافة إلى ذلك، اضطلعت الكيانات الأخرى بدور رئيسي في الشروع بهذه البرامج وتنفيذها، وزارات الداخلية والشرطة وسلطات الهوية والهيئات التنظيمية للاتصالات ووكالات وشركات الأمن السيبراني. وفي ما يلي قائمة ببعض الكيانات والسلطات الرئيسية المسؤولة عن الهوية الرقمية لكل دولة من دول الخليج.

نظرة عامة على الهوية الرقمية في الخليج

| السلطة أو السلطات المسؤولة | الدولة |
|---|---------|
| المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (SCICT)³⁸) ، يرأسه نائب رئيس مجلس الوزراء، وتم تشكيله بقرار وزاري في العام (2015³) ، وهو مكلف بتنفيذ توجيهات الحكومة الإلكترونية. | البحرين |
| هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في مملكة البحرين (iGA). تُصدر الهيئة التابعة لوزارة الداخلية بطاقات الهوية وشهادات الميلاد والوفاة. كما أنها مكلفة "باقتراح السياسات العامة والتشريعات والقرارات المناسبة لتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات وبرامج البيانات اللازمة .40 | |
| الهيئة العامة للمعلومات المدنية PACI)⁴¹. تم تكليف الهيئة التابعة لوزير التخطيط من قبل الحكومة الكويتية لإدارة برنامج البطاقة المدنية الذكية في البلاد. وأصدرت تطبيق "هويتي" على الهاتف المحمول في عام 2020. | الكويت |
| الإدارة العامة للأحوال المدنية التابعة لشرطة عمان السلطانية. وهي مسؤولة عن نظام الهوية الوطنية، وإصدار بطاقات الهوية كما تحتفظ بسجلات السكان⁴². اتخذت شرطة عمان السلطانية قرارًا بموجب المرسوم السلطاني رقم ٦٦ لعام ٩٩⁴³ "بإطلاق برنامج الهوية القائم على البطاقة الذكية، ليس لتعزيز عمليات تحديد الهوية في البلاد وحسب، ولكن أيضًا لتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات" | عمان |
| ● المركز الوطني للتصديق الإلكتروني التابع لوزارة النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (MTCIT). يوفر خدمة الشهادات الرقمية "تم" ⁴4(TAM). | |
| المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. يضع المجلس سياسة التكنولوجيا في قطر⁴⁵ ، وسبق له أن عمل مع مجموعة "تاليس" لتحسين منصة "حكومي" ⁴⁶ (Hukoomi)⁴⁶ . يعمل كمزود هوية وطنية لجميع الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، ويوفر مصادقة آمنة وتوقيعًا رقميًا وخدمات النفاذ الأحادي وهو مكون رئيسي في تطوير الخدمات الإلكترونية وأمنها". الإدارة العامة لنظم المعلومات لوزارة الداخلية، وهي مكلفة "بتطوير تكنولوجيا المعلومات في الوزارة"⁴⁵ . تُدرِج الغدارة ضمن إنجازاتها "نظام البطاقة الذكية القطرية"، على الرغم من عدم وضوح دورها أو ما كان عليه في وضع النظام .⁴⁹ | قطر |

نظرة عامة على الهوية الرقمية في الخليج

| السلطة أو السلطات المسؤولة | الدولة |
|--|-----------------------------|
| هيئة الحكومة الرقمية، 50 أُنشئت في عام 2021 من قبل مجلس الوزراء (قرار مجلس الوزراء رقم (418) بتاريخ 25/7/1442 هـ) 51 ، وتُعنى الهيئة "بكل ما يتعلق بالحكومة الرقمية وهي المرجعية الوطنية في شؤونها. وتهدف إلى تنظيم عمل الحكومة الرقمية في الجهات الحكومية، للوصول إلى حكومة رقمية واستباقية قادرة على تقديم خدمات رقمية عالية الكفاءة، وتحقيق التكامل في مجال الحكومة الرقمية بين جميع الجهات الحكومية. وتتولى مسؤولية منصة gov.sa 52 وزارة الداخلية. طورت نظام النفاذ الوطني الموحد مع مركز المعلومات الوطني. وتسجل وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية شهادات الميلاد والوفاة وتصدر بطاقات الهوية الوطنية وتجددها. 54 مركز المعلومات الوطني. يوفر للهيئات الحكومية "خدمات تقنية وحلولًا رقمية." 55 | المملكة العربية السعودية |
| هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA). تأسست بموجب مرسوم بقانون اتحادي رقم 3 عام 2003 (قانون الاتصالات) أق وتم تكليفها بتنظيم صناعة الاتصالات وتمكين التحول الرقمي. أو دبي الذكية (أو دبي الذكية). وهي هيئة حكومية مكلفة "بتسهيل التحول الذكي على مستوى المدينة في دبي أق . "وقد طورت بطاقة UAE Pass الهوية الرقمية بعد توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) لتطوير حل واحد موثوق به للهوية الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة. "وق هيئة أبوظبي الرقمية أو وكالة حكومية تعمل على دعم وتمكين التحول الرقمي في أبوظبي. مركز دبي للأمن الإلكتروني (DESC)، وهو دائرة حكومية مكلفة بضمان الأمن السيبراني في دبي. كان بمثابة "شريك استراتيجي يقدم شهادات المفتاح العام الأساسية التي تساهم في حماية UAEPASS الهوية الرقمية". أق | الإمارات العربية المتحدة |

الجدول ٢: الجهات الحكومية المعنية والجهات المسؤولة عن تنفيذ برامج الهوية الرقمية

نظرة عامة على الهوية الرقمية في الخليج

الطبيعة الإلزامية للهويّة

الطبيعـة الإلزاميـة لأنظمـة الهويّـة تفتـح البـاب أمـام توسّـع الحكومـات في تقييـد الحريّـات العامـة والحريّـات المدنيـة لأولئـك الذيـن يرفضـون الانضمـام إلى مثـل هـذه الأنظمـة أو لمـن ليسـوا مؤهلين لها 62

بالإضافة إلى ذلك، في بعض الحالات التي يمكن أن تكون مخططات الهوية إلزامية لمجموعات معيّنة بينما تظل طوعية للآخرين. 63 يمكن أن يحدث مثل هذا التمييز عندما تكون الهويّة إلزامية في الواقع، حيث قد ترتبط ببعض الاستحقاقات الحكومية التي ستكون غير متاحة للذين لا يحملون بطاقة هويّة.

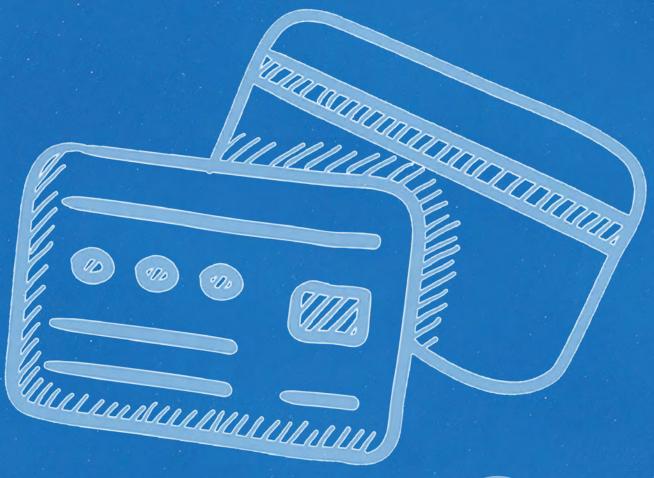
ومع لجوء البلدان إلى تحديث مخططات الهويّة الخاصة بها وتضمين تقنيات مثل القياسات البيومترية (بصمات الأصابع/قزحية العين/راحة اليد) وتقنية التعـرّف عـلى الوجـوه، فـإنّ الطبيعـة

الإلزامية لهذه الأنظمة تجعلها تدخّلية أكثر وتزيد من احتمال استخدام وظائفها في أمور أخرى (مثل استخدام المعلومات الشخصية لأغراض أخرى غير الغرض الأصلي التي جُمعت من أجله) ومن مخاطر انتهاكات حماية البيانات الشخصية.

ودول الخليج ليست استثناءً: تسجّل البحريـن، والكويـت، والسعودية، وعُمان، والإمارات، كلّ مواطـن/ة ومقيـم/ة في قواعـد بيانات الهويّة. وبالإضافة إلى ذلك، تفرض البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قوانين إلزامية لتسجيل البيانات البيومترية لبطاقات تحديد هويّة المشتركين. 64 يثير ذلك القلق بشأن المخاطـر الـتي تتعـرض لهـا المعلومـات الشخصية الحساسـة لحامـلي/ات بطاقـات الهويّـة ويسـلّط الضـوء عـلى أهميـة حمايـة حقهّـم الفـردي في الخصوصيـة مـن خـلال إحاطـة اسـتخدام القياسات البيومترية بتشريعات وقائية.

| الطبيعة الإلزامية للهويّة | الدولة |
|---|---------------------------|
| بموجب القانون رقم (46) لسنة 2006 بشأن بطاقات الهويّة، يجب على السكان حمل بطاقة الهوية في البحرين. ⁶⁵ لا يحدد القانون ولا لائحته التنفيذية (القرار رقم (1) لسنة 2007) السن الذي يلزَم فيه الشخص بحمل هويّة. ومع ذلك، تقدّم هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (IGA) في وزارة الداخلية خدمة لإصدار بطاقات الهويّة للأطفال دون سن الرابعة. ⁶⁶ | البحرين |
| يجب على أي مواطن/ة أو مقيم/ة أجنبي/ة أن يحمل بطاقة هويّة مدنية، وتصدر الهويّة لمن يبلغ من العمر 16 سنة وما فوق. ⁶⁷ | الكويت |
| يجب على كل مواطن/ة عماني/ة ذكر يبلغ أكثر من 15 سنة التقدُّم للحصول على بطاقة هويّة، ويبقى هذا الأمر اختيارياً للإناث. ُ ْ ُ | عْمان |
| الحصول على بطاقة هويّة أمر إلزامي لجميع القطريين/ات والمقيمين/ات (أولئك الذين يقيمون في الدولة لأكثر من ستّة أشهر) ابتداءً من سن الـ16 وما فوق. 69 | قطر |
| يُلزَم جميع المواطنين/ات الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة وما فوق بالتمتُّع ببطاقة هويّة. | المملكة العربية السعودية |
| يتعيّن على جميع المواطنين/ات والمقيمين/ات التقدُّم للحصول على بطاقة الهويّة الإماراتية. 71 | الإمارات العربيّة المتحدة |

الجدول ٣: الطبيعة الإلزامية للهويّة في دول الخليج



الأطر التنظيمية القائمة

الأطر التنظيمية القائمة

تتمت عجميع دول "مجلس التعاون الخليجي" بأطر قانونية تنظء ما الهويّة الرقمية، على الرغم من أن مستوى تطوير الإطار يختلف من دولة إلى أخرى. وتُنظّم الهويّة الرقمية عبر أنواع مختلفة من التشريعات: التشريعات المتعلّقة ببطاقات الهويّة والأنظمة الوطنية لتحديد الهويّة، والمعاملات الإلكترونية، وحماية البيانات الشخصية، والجرائم الإلكترونية والأمن السيبراني. ومع ذلك، تشتمل الأطر القانونية على بعض أوجه القصور لا سيما في ما يتعلّق بعدم وجود لوائح قويّة لحماية البيانات والإشراف عليها، وعدم وتوافر آليات الانتصاف (انظر الفصل 4).

تختّص تشريعات الهويّة بإجراءات وشروط إصدار ومراجعة بطاقات الهويّة، وإنشاء سجلات السكّان وأنواع المعلومات التي تحتوي عليها، وصلاحيات ومهام الهيئات أو الإدارات المتعلّقة بالهويّة. ويوجد لدى عدد من البلدان أيضًا تشريعات خاصة بإنشاء الهويّة الرقمية.

التشريعات المنطِّمة لبطاقات الهويّة والأنظمة الوطنية لتحديد الهويّة

| التشريعات ذات الصلة | الدولة |
|--|---------|
| يتعلّق القانون رقم 46 لسنة 2006 بشأن بطاقة الهويّة ببطاقات الهويّة التي تحتوي على شريحة إلكترونية تخزّن المعلومات والبيانات لتحديد هويّة حامل البطاقة مثل فصيلة الدم وبصمات الأصابع ومسح قزحية العين، وينصّ على عقوبات الاحتيال والجرائم الأخرى المتعلّقة بالهويّة 2007. تحدد اللائحة التنفيذية للقانون (القرار رقم (1) لسنة 2007 والقرار رقم 16 لسنة 2011 بتعديله) إجراءات إصدار وتجديد واستبدال بطاقة الهويّة والبيانات الواردة في البطاقة ومسؤوليات حامل البطاقة وأحكام أخرى. 2013 | البحرين |
| أنشأ القانون رقم 32 لسنة 1982 بشأن نظام المعلومات المدنية سجلاً للسكّان يحتوي على المعلومات المدنية للكويتيين وغير الكويتيين في الدولة كمعلومات الميلاد، وبيانات الزواج، والدين، والبيانات المتعلّقة بالخدمة العسكرية للكويتيين، والإقامة، إلخ. ⁷⁴ قرارا الهيئة العامة الكويتية للإعلام المدني رقم 1 لسنة 2012 بتاريخ 8 نيسان/ أبريل 2012 بشأن بطاقة الهويّة المدنية المزودة بشريحة إلكترونية لغير الكويتيين ورقم 2 لسنة 2009 بشأن بطاقة الهويّة المدنية المزودة بشريحة إلكترونية للكويتيين. ⁷⁵ قرار رقم 1 لسنة 2020 باستخدام البطاقة المدنية الإلكترونية (هويّة الجوّال الكويتي). ⁷⁶ | الكويت |
| قانون الأحوال المدنية (أنشئ بالمرسوم السلطاني رقم 66 لسنة 99 والمُعدل بالمرسوم السلطاني رقم 59 لسنة 2021)، الذي أنشأ إدارة في شرطة عُمان تسمّى "المديرية العامة للأحوال المدنية" وتختص بتسجيل وحفظ بيانات المواطنين والمقيمين الأجانب." | عُمان |

الأطر التنظيمية القائمة

| التشريعات ذات الصلة | الدولة |
|---|------------------------------|
| المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 1965 المعدل بالمرسوم بقانون رقم 37 لسنة 2005 والمرسوم بقانون رقم 13 لسنة 2018 وينص القانون الموجز على وجوب امتلاك جميع المواطنين والمقيمين الذين تبلغ أعمارهم 16 عاماً وما فوق بطاقة هويّة، ويحدد أنواع المعلومات التي تظهر على البطاقة وصلاحية البطاقة والجهة التي أصدرتها. | قطر |
| حددت تعليمات وزارة الداخلية بشأن الهويّة الوطنية شروط ومسؤوليات حمل بطاقة الهويّة الوطنية.⁷⁹ | المملكة العربية السعودية |
| القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006 بشأن السجل السكّاني ونظام بطاقة الهويّة 8 ولائحتها التنفيذية 8. وتنظم اللوائح نظام السجل السكاني وبطاقة الهويّة الإماراتية في الدولة، وتنصّ على المعلومات المذكورة على البطاقة وشرائحها الدقيقة، وعملية الحصول على الهويّة وواجبات حاملها. مرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2004 بإنشاء الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية. | الإمارات العربيّة المتحدة |
| ينشئ سلطة مكلّفة بـ "إنشاء وتحديث نظام السجل السكّاني وإصدار بطاقات الهويّة للمواطنين والمقيمين، وهذه الأغراض". وتشمل الواجبات التي تؤديها "تسجيل البيانات الشخصية لجميع السكّان في الولاية وحفظها في قواعد البيانات الإلكترونية بالتنسيق مع الجهات المختصة"، و"تسجيل البيانات الإحصائية الأساسية للسكّان وربطها بالبيانات الشخصية و "إصدار بطاقات الهويّة التي تحتوي على الرقم الموحَّد والبيانات القابلة للقراءة والبيانات المخزَّنة على الشريحة الإلكترونية لاستخدامها في جميع الجهات". 58 | |

الجدول ٤: التشريعات المتعلّقة ببطاقات الهويّة في دول مجلس التعاون الخليجي

المعاملات والاتصالات الإلكترونية، وتشريعات التجارة الإلكترونية

تنظِّم قوانين المعاملات الإلكترونية والاتصالات الإلكترونية بشكلٍ أساسي الاتصالات والمعاملات التي تتم عبر الإنترنت، بما في ذلك الخدمات الحكومية الإلكترونية التي غالبًا ما تتضمن استخدام التعريف الرقمي. ويضمن إنشاء مثل هذه القوانين بيئة من الثقة، ويتيح استخدام الهويّة الرقمية بطريقة آمنة من خلال توفير القيمة القانونية للعمليات الإلكترونية وآليات المصادقة كالتوقيعات الإلكترونية، ويمنحها نفس الوضع القانوني مثل العمليات الورقية التقليدية.

في سياق دول "مجلس التعاون الخليجي"، اعتمدت الكثير من الدول أطرًا للمعاملات/ الاتصالات الإلكترونية ونفّذتها. على سبيل المثال، أطلقت الحكومة في عمان خدمة المصادقة الإلكترونية "تم"(TAM)التي يقدّمها "المركز الوطني للتصديق الرقمي "(NDCC) في "هيئة تقنية المعلومات" (ITA) من أجل توفير الوصول الإلكتروني إلى الخدمات والمعاملات الحكومية باستخدام المصادقة الرقمية.

الأطر التنظيمية القائمة

وبالمثل، يبدو أنِّ دول "مجلس التعاون الخليجي" قد أدرجت أحكام التجارة الإلكترونية في قانون المعاملات الإلكترونية (الإمارات العربية المتحدة) أو سنِّت قوانين التجارة الإلكترونية المستقلّة. ومن خلال تنظيم حقوق والتزامات الشركات عبر الإنترنت والمستخدمين عبر الإنترنت، تُعزز تشريعات التجارة الإلكترونية الثقة في الفضاء السيبراني وتسمح باستخدام أكثر أمانًا للهويّة الرقمية في المعاملات التجارية عبر الإنترنت.

| تشريعات المعاملات الإلكترونية | الدولة |
|--|---------|
| المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2018 لإصدار قانون الاتصالات والمعاملات الإلكترونية ⁸³ . يلغي هذا القانون قانون المعاملات الإلكترونية السابق (المرسوم بقانون رقم (28) لسنة 2002) و "يوسّع نطاق المعاملات التي يمكن إجراؤها إلكترونياً". | البحرين |
| قانون رقم 20 لسنة 2014 بشأن المعاملات الإلكترونية 8 ولائحته التنفيذية - القرار الوزاري رقم 48 لسنة 2014 في 4 كانون الثاني/ يناير 2015 ("قانون المعاملات الالكترونية"). تنصُّ المادة 2 من قانون المعاملات الإلكترونية والرسائل قانون المعاملات الإلكترونية والرسائل والمعلومات والوثائق والتوقيعات المتعلِّقة بالمعاملات المدنية والتجارية والإدارية وأي نزاعات تنشأ عن أو في ما يتعلِّق باستخدامها، ما لم تتفق الأطراف على خلاف ذلك، أو ينطبق قانون آخر.58 | الكويت |
| قانون المعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم 69 لسنة 2008. 8 هو أول قانون للمعاملات الإلكترونية في سلطنة عمان. وينطبق على المعاملات الإلكترونية والسجلات والتوقيعات وأي رسائل إلكترونية. | عُمان |
| المرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2010 بإصدار قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية. ⁸⁷ ويحتوي قانون التجارة الإلكترونية على أحكام بشأن التوقيعات الإلكترونية والوثائق والمصادقة الإلكترونية. ويتناول معاملات التجارة الإلكترونية في قطر، فضلاً عن الخدمات الحكومية الإلكترونية. | قطر |

الأطر التنظيمية القائمة

| تشريعات المعاملات الإلكترونية | الدولة |
|--|------------------------------|
| قانون التجارة الإلكترونية (مرسوم ملكي رقم. م / 126 بتاريخ 10 تموز/ يوليو 2019). ** وهو ينطبق على المنتجات والخدمات المقدَّمة "جزئياً أو كلياً عبر وسيط إلكتروني" من قبل مزودي الخدمة داخل المملكة وخارجها للمستهلكين في الدولة. قانون المعاملات الإلكترونية (المرسوم الملكي رقم م / 18) يوفر الإطار القانوني للمعاملات والتوقيعات الإلكترونية. يُعرِّف المعاملات الإلكترونية على أنَّها "أي تبادل، أو اتصال، أو تعاقد، أو أي إجراء آخر يتم تأديته أو تنفيذه، كليًا أو جزئيًا، بالوسائل الإلكترونية". ** | المملكة العربية السعودية |
| القانون الاتحادي رقم 1 لسنة 2006 بشأن المعاملات والتجارة الالكترونية. ينظِّم القانون "السجلات والوثائق والتوقيعات الإلكترونية المتعلّقة بالمعاملات والتجارة الإلكترونية". وتشمل أهدافها "حماية حقوق الأشخاص الذين يمارسون الأعمال التجارية إلكترونيًا وتحديد التزاماتهم"، "وتعزيز تطوير البنية التحتية القانونية والتجارية اللازمة لتنفيذ التجارة الإلكترونية الآمنة، "والتخفيف من الاتصالات الإلكترونية المزيفة وتغيير الاتصالات والاحتيال في التجارة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية الأخرى" و"إنشاء قواعد ولوائح ومعايير موحّدة للتأكّد من صدق وصحة المراسلات الإلكترونية". °9 | الإمارات العربيّة المتحدة |

الجدول ٥: التشريعات الخاصة بالمعاملات والتجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي.

التشريعات المتعلّقة بالخصوصية وحماية البيانات

تتضمن الأنظمة الرقمية لبطاقات الهويّة معالجة مكثّفة للبيانات الشخصية طارحةً خطرًا حقيقيًا على خصوصية المستخدمين/ات. وأيضاً، من الضروري لبناء الثقة في نظام بطاقات الهويّة إنشاء ضمانات لخصوصية البيانات وأمنها وحقوق المستخدمين/ات من خلال إطار قانوني وتنظيمي شامل.

يجب أن تحمي أنظمة الهويّة الرقمية خصوصية المستخدمين/ات، وتمنحهم القدرة على التحكّم في بياناتهم الشخصية، كما يجب أن تكون متوافقة مع المعايير والمبادئ المعترف بها دوليًا مثل تقليل جمع البيانات والحد من الأغراض، وتعزيز الأمن، والمساءلة، والرقابة.

فيما لجأت معظم الدول التي تبنّت قوانين حماية البيانات إلى تشريعات شاملة قائمة بذاتها، فإنّ الدول في الخليج مثل البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية أقرّت قوانين عامة بشأن حماية البيانات الشخصية. اعترفت البلدان جميعها بالحقّ في الخصوصية إلى حيِّ ما، وعلى وجه التحديد خصوصية الاتصال التي تضمنها. ومع ذلك، بقيت الرقابة الحكومية سيئة التنظيم بحيث تمنح السلطات في أسوأ الأحوال صلاحيات مراقبة واسعة النطاق. أمّا البلدان التي تملك بعض الأحكام ضد المراقبة كالبحرين وقطر، فلديها استثناءات واسعة للسماح بالمراقبة الحكومية، بينما لا تحدد دول أخرى كالسعودية والإمارات ما يمكن أن يشكّل رقابة قانونية.

الأطر التنظيمية القائمة

| هل توجد لوائح تحد من الرقابة الحكومية في الدولة؟ | هل توجد قوانين حماية البيانات في الدولة؟ | هل يكرّس الدستور الحق في الخصوصية؟ | الدولة |
|--|---|--|---------|
| وحدها الأحكام الغامضة والواسعة التي لا توضح بالتفصيل كيف يتم تقليص المراقبة الحكومية المتفشية في البلاد في الممارسة العملية. وتحمي المادة 26 من الدستور وتعديلاته في 2012 من إفشاء الاتصالات الخاصة وتنص على ولا كشف محتوياتها إلّا في حالات الضرورة التي ينصّ عليها القانون ووفقًا للإجراءات والضمانات المنصوص عليها فيه". وبالإضافة إلى ذلك، لا تنطبق أحكام قانون حماية البيانات الشخصية قانون حماية البيانات المتعلّقة على "معالجة البيانات المتعلّقة بالأمن القومي التي تقوم بها وزارة بالأمن القومي ووزارة الداخلية ووكالة الأمن القومي ووزارة الدافاع وخدمات أمنية أخرى". ** | قانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن قانون حماية البيانات الشخصية. | يضمن دستور البحرين المعدَّل في 2012 ⁹ خصوصية الاتصالات البريدية والبرقية والهاتفية. وتنصُّ المادة 25 على الحق في الخصوصية في المنزل. | البحرين |
| لا يوجد قانون صريح يحد من المراقبة الحكومية. | لا | ليس صراحة، ولكن من خلال حريّة وسريّة الاتصالات، الحق المنصوص عليه في المادة 39 وحرمة المنزل المنصوص عليها في المادة 38 من دستور عام 1962. ⁹⁵ | الكويت |

الأطر التنظيمية القائمة

| هل توجد لوائح تحد من الرقابة الحكومية في الدولة؟ | هل توجد قوانين حماية البيانات في الدولة؟ | هل يكرّس الدستور الحق في الخصوصية؟ | الدولة |
|--|---|--|--------|
| فقط الأحكام الغامضة والواسعة التي لا توضح بالتفصيل كيف يتم تقليص الرقابة الحكومية في الممارسة العملية. تضمن المادة 36 من القانون الأساسي أنه "لا يجوز مراقبة أو فحص أو كشف" محتوى الاتصالات إلّا في الحالات التي يسمح بها القانون. ويعاقب قانون الجرائم الإلكترونية الوصول إلى المعلومات أو البرامج الإلكترونية من دون إذن. ** ويمنح نظام الدفاع السيبراني الذي المناؤه بموجب المرسوم رقم 64 لسنة 2020 نظام السيطرة المطلقة لجهاز الأمن الداخلي على شبكات الاتصالات وأنظمة المعلومات في الدولة. ** | لا | الاعتراف الأخير بالحق في الحياة الخاصة في المادة 36 من الدستور الجديد - حق لم يسبق الاعتراف به بهذه الطريقة في عُمان. | عُمان |
| لا. ينصِّ قانون الاتصالات لسنة 2006 بموجب الفصل 15، على أنَّ "سلطة المراقبة والإنفاذ،" بإذن من النائب العام ورئيس مجلس الإدارة، "قد تطلب من مقدّمي الخدمة أو غيرهم تقديم المعلومات اللازمة لممارسة صلاحياتها، ويجب أن يتم تقديم المعلومات بالشكل والطريقة والوقت الذي تحدده الحكومة". | قانون حماية البيانات رقم 13 (2016) (يوفّر ضمانات للأفراد المعنيين بكيفية معالجة المعلومات المتعلّقة بهويتهم إلكترونيًا في المخطط الرقمي الأخير). | المادة 37 من الدستور: "حرمة خصوصية الفرد مصونة، وبالتالي لا يجوز التدخل في خصوصية الشخص، أو شؤون أسرته أو منزله أو مراسلاته أو أي شكلٍ آخر من أشكال التدخل قد يحطّ من قدر الشخص أو يشوه سمعته، باستثناء ما تجيزه الأحكام المنصوص عليها في القانون". | قطر |

الأطر التنظيمية القائمة

| هل توجد لوائح تحد من الرقابة الحكومية في الدولة؟ | هل توجد قوانين حماية البيانات في الدولة؟ | هل يكرّس الدستور الحق في الخصوصية؟ | الدولة |
|---|--|---|------------------------------|
| وحدها الأحكام الغامضة والواسعة التي لا توضح بالتفصيل كيف يتم تقليص المراقبة الحكومية المتفشية في البلاد في الممارسة العملية. 106 كما تضمن المادة 40 من النظام يكون هناك مراقبة أو تنصُّت إلَّا في الحالات التي ينصّ عليها القانون". ويتم استكمال ذلك بالمادة التاسعة واللاسلكية لسنة 2001. 107 وتفرض المادة 3 من قانون مكافحة وتفرض المادة 3 من قانون مكافحة وسجن لمدة عام للمراقبة غير وسجن لمدة عام للمراقبة غير القانونية. 108 | قانون حماية البيانات الشخصية (PDPL) المنفذ بالمرسوم الملكي رقم م / 19 بتاريخ 1443 (2021) هـ (16 أيلول/سبتمبر 2021) بالموافقة على القرار رقم 98 بتاريخ 1443/2/7 | تنصُّ المادة 37 من القانون الأساسي للحكم لسنة 1992 بصيغته المعدَّلة في العام 2013 على الحق في الخصوصية "المادية" مشيرة إلى أنَّ "المنازل مصونة". 103 وتضمن المادة 40 الحق في الخصوصية الهاتفية والبريدية وغيرها من وسائل الاتصال. 104 | المملكة العربية السعودية |
| وحدها الأحكام الغامضة والواسعة التي لا توضح بالتفصيل كيف يتم تقليص المراقبة الحكومية المتفشية في البلاد في الممارسة العملية. 10 تنصُّ المادة 378 من قانون العقوبات على أنَّ المراقبة، ما لم يصرِّح بها القانون أو من دون موافقة الفرد، يعاقب عليها بالسجن لمدّة تصل إلى سبع سنوات. 111 وتعاقِب المادة 2 من قانون الجرائم الإلكترونية الوصول إلى المعلومات غير القانونية، "من دون إذن أو بما يزيد عن الإذن الممنوح". 112 | V | تنصُّ المادة 31 من الدستور على الحق في حريّة وسريّة الاتصال البريدي أو البرقي أو أي وسيلة اتصال أخرى بموجب القانون. | الإمارات العربيّة المتحدة |

الجدول ٦: التشريعات المتعلّقة بالخصوصية وحماية البيانات والحد من الرقابة الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي.

الأطر التنظيمية القائمة

التشريعات المتعلّقة بالجرائم الإلكترونية والأمـن السيبراني

بالطريقة نفسها التي توفر بها حماية البيانات والخصوصية ضمانات تساعد في التخفيف من مخاطر الأمان والخصوصية الحالية في الأنظمة الرقمية لبطاقات الهويّة، تشكّل الجرائم الإلكترونية والأمن السيبراني ركيزة أساسية للإطار القانوني للتنفيذ الآمن للهويّة الرقمية.

وبينما تهتم تشريعات الجرائم الإلكترونية في المقام الأول بفرض عقوبات على الجرائم المرتكبة من خلال شبكات وأنظمة الكمبيوتر وضدها، يركّز الأمن السيبراني على حماية هذه الشبكات والأنظمة والدفاع عنها.

وفي سياق الهويّة الرقمية، فمن شأن تشريعات الجرائم الإلكترونية أن تساعد في الحماية من الجرائم مثل:

- الوصول غير المصر ً حبه إلى أنظمة الهوية أو قواعد البيانات الأخرى التي تحتفظ بالبيانات الشخصية لحاملي الهوية.
- الرصد/المراقبة غير المصرّح به/بها لأنظمة الهويّة أو قواعد
 البيانات الأخرى التي تحتفظ بالبيانات الشخصية أو الاستخدام غير
 المصرّح به للبيانات الشخصية.
- التغيير غير المصرَّح به للبيانات التي جُمعت أو خُزنت كجزء من أنظمـة الهويِّـة أو قواعـد البيانات الأخـرى الـتي تحتـوي عـلى بيانات شخصية.
- الوصول غير المصرَّح بـه إلى أنظمـة الهويِّـة أو قواعـد البيانـات الأخرى التى تحتفظ بالبيانات الشخصية لحاملى الهويِّة.

ومن ناحية أخرى، ستساعد أطر الأمن السيبراني في تحديد أنظمة الهويّة باعتبارها بنية تحتية مهمة، وتوفر آليات للإبلاغ عن حوادث الأمن السيبراني والانتهاكات، وتسمح بإنشاء فرق استجابة طوارئ الكمبيوتر للتحقيق في الانتهاكات، والمساعدة في وضع معايير

لأمن تكنولوجيا المعلومات للأنظمة الحكومية وقواعد بيانات.

وفي دول "مجلس التعاون الخليجي"، كما هـو موضح في الجـدول أدنـاه، اعتمـدت الـدول جميعهـا قوانيـن تحكـم الجرائـم الإلكترونيـة وتسـلّط الضـوء عـلى الأهميـة الـتي تولّيهـا هـذه الحكومـات لحمايـة أنظمة وشبكات المعلومات الخاصة بها.

وبالمثل، فقـد وضعـت الحكومـات جميعهـا اسـتراتيجيات وطنيـة للأمـن السـيبراني، ومـن بينهـا، طـوّرت عُمـان اسـتراتيجيةُ يمكـن اعتبارها الأقوى.¹¹³

الأطر التنظيمية القائمة

| هل تمتلك الدولة استراتيجيةً للأمن السيبراني؟ | هل تعتمد الدولة تشريعاتٍ بشأن الجرائم الإلكترونية؟ | الدولة |
|--|---|---------|
| وفقًا لبوابة الحكومة الإلكترونية (bahrain.bh)، يعمل المركز الوطني للأمن السيبراني مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (iGA) والجهات الحكومية الأخرى على الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني التي من المتوقَّع الإعلان عنها قريبًا. وستساعد الاستراتيجية في مكافحة تهديدات الأمن السيبراني والتخفيف من حدَّتها، وحماية مصالح المملكة في الفضاء السيبراني. | قانون رقم 60 لسنة 2014 بشأن جرائم تقنية المعلومات.114 | البحرين |
| الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني من قبل الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.117 | قانون الجرائم الإلكترونية رقم 63 لسنة 2015. 116 | الكويت |
| تم ً الاستشهاد بسلطنة عمان من قبل الاتحادات الدولية للاتصالات (ITU) وإي بي أي ريسيرش (ABI Research) باعتبارها إحدى "أفضل البلدان استعدادًا" في العالم لمنع الهجمات الإلكترونية بفضل إستراتيجية الأمن السيبراني العالية المستوى والخطة الرئيسية وخارطة الطريق الشاملة. | المرسوم السلطاني رقم 12/2011 بإصدار قانون الجرائم الإلكترونية.³¹۱ | |
| في العام 2014، اعتمدت قطر الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني التي تشمل أهدافها "حماية البنية التحتية الوطنية للمعلومات البيومترية" و "إنشاء إطار قانوني وتنظيمي لتمكين فضاء إلكتروني آمن وحيوي". ¹²¹ | قانون رقم (14) لسنة 2014 بإصدار قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية. ¹²⁰ | قطر |

الأطر التنظيمية القائمة

| هل تمتلك الدولة استراتيجيةً للأمن السيبراني؟ | هل تعتمد الدولة تشريعاتٍ بشأن الجرائم الإلكترونية؟ | الدولة |
|--|---|------------------------------|
| تمَّ تطوير الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لتحقيق "فضاء إلكتروني سعودي آمن وموثوق يتيح النمو والازدهار". ¹²³ | قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية (مرسوم ملكي رقم م / 17). ¹²² | المملكة العربية السعودية |
| تتضمن الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لسنة 2019 خمس ركائز وأهداف: "تنفيذ إطار قانوني وتنظيمي شامل"، و"تمكين نظام بيئي للأمن السيبراني حيوي" و"إنشاء "خطة وطنية قوية للاستجابة للحوادث السيبرانية"، و"حماية الأصول الحيويّة" و"تعبئة النظام الحيوي بأكمله من خلال الشراكات المحلية والعالمية". | مرسوم بقانون اتحادي رقم 5 لسنة 2012 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية (قانون الجرائم الإلكترونية). ¹²⁴ | الإمارات العربيّة المتحدة |

الجدول ٧: تشريعات الجرائم الإلكترونية واستراتيجيات الأمن السيبراني في دول مجلس التعاون الخليجي.



حماية البيانات، والرقابة المستقلة والوصول إلى سبل الانتصاف

حماية البيانات، والرقابة المستقلة والوصول إلى سبل الانتصاف

كمـا أوضعنـا في القسـم السـابق، تمتلـك معظـم البلـدان أطـراً قانونيـة شاملة تنظِّم معظـم الجوانـب المتعلّقة بالهويّة الرقمية. ومع ذلك، لا تزال هـذه الأطـر القانونيـة مقـصِّرة في مجـالات معينـة، لا سـيما في ما يتعلّـق بحمايـة البيانـات الشخصية وضمـان رقابـة مسـتقلّة قويّـة عـلى نظام الهويّة الرقمية والبيانات.

قوانيـن حمايـة البيانـات: لغّـة غامضـة وإعفـاءات واسعة

لم تتبنَّ دول "مجلس التعاون الخليجي" جميعها قوانين حماية البيانات، وعندما تكون هذه القوانين موجودة - كما في البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية - فإنِّ اللغِّة الغامضة والإعفاءات الواسعة لمعالجة السلطات العامِّة للبيانات الشخصية، إلى جانب السجل السيئ لحقوق الإنسان في المنطقة، والمراقبة المكثفة، تترك البيانات الموجودة في نظام الهويّة الرقمية عرضة لخطر المراقبة الحكومية.

ففي قطر، تنصُّ المادة 18 من قانون حماية البيانات على ما يلي: "يجوز للسلطة المختصّة أن تقرر معالجة بعض البيانات الشخصية، من دون التـقيُّد بأحـكام المـواد (4) و (9) و (15) و (17) مـن هـذا القانـون، وذلـك لتحقيق أي من الأغراض التالية:

- . حماية الأمن القومى والعام.
- 2. حماية العلاقات الدولية للدولة.
- 3. حماية المصالح الاقتصادية أو المالية للدولة.
- 4. منع أي جريمة جنائية أو جمع معلومات عنها أو التحقيق فيها". ¹²⁶ تحدد المواد شروطًا لمعالجة البيانات الشخصية، وتطلب من مراقبي البيانات الحصول على موافقة الأفراد قبل معالجة بياناتهم (المادة 4) وإبلاغ أصحاب البيانات بـ "الأغراض المشروعة" و "بالوصف الشامل والدقيـق لأنشـطة المعالجـة ومسـتويات الكشـف" قبـل أن يشـرعوا في معالجـة بياناتهم (المادة 9).
- هذه الاستثناءات من القانون بداعي "الأمن القومي والأمن العام"، أو "العلاقات الدولية للدولة"، أو "المصالح الاقتصادية أو المالية للدولة"، أو حتى "منع ارتكاب أي جريمة جنائية أو جمع معلومات عنها أو التحقيق فيها"، تسمح للسلطات بمعالجة البيانات الشخصية من دون

الالتزام بأحكام قانون حماية البيانات. وهذه الاستثناءات يمكن أن تكون واسعة وغامضة ويمكن لأي حكومة التلاعب بها ضد خصوصية شعبها. ومن الأمثلة على ذلك، الاستثناء في المادة 4) الذي يشكول خطراً كبيراً لأنوا يسمح بمعالجة البيانات "للوقاية"، مما قد يؤدي بالتالي إلى مراقبة واسعة النطاق.

في البحرين، لا يشمل نطاق قانون حماية البيانات الشخصية (القانون رقم 30 لسنة 2018) معالجة البيانات من قبل السلطات العامّة إلا في إطارضيّق للغاية. 201 تستثني المادة 1 (4) من الفصل الأول "عمليات المعالجة المتعلّقة بالأمن العام التي تتولاها وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية أو الحرس الوطني أو جهاز الأمن الوطني أو أي جهة أمنية أخرى في المملكة" من الالتزام بأحكام القانون. وعلى غرار دولة قطر، لا تسري أحكام القانون على معالجة البيانات المتعلّقة بـ"الأمن العام" التي تتعامل معها أي جهة أمنية في مملكة البحرين. وهذا الإعفاء خطير جداً لأنَّه يسمح للهيئات الأمنية بمعالجة البيانات من دون التقي و أد بأي أحكام تضمن حقوق أصحاب البيانات مثل المعالجة "لغرض محدد وصريح ومشروع" (المادة 3) والحصول على موافقة صاحب البيانات (المادة 4).

وفي المملكة العربية السعودية، ينص قانون حماية البيانات الشخصية الجديد على أن ً "معالجة البيانات لا تتطلب بالضرورة موافقة الشخص المعني" إذا كان من شأن المعالجة أن تؤدي إلى "فائدة واضحة" وكانت محاولة الاتصال بصاحب البيانات ستكون "مستحيلة" أو غير عملية "إذا نص ً عليه القانون أو أي اتفاق مسبق يكون صاحب البيانات طرفاً فيه، أو إذا كان المراقب المالي كياناً عاماً وكان التجهيز مطلوباً لأغراض أمنية أو قضائية، فتكون الموافقة في هذه الحالات غير ضرورية.

حماية البيانات، والرقابة المستقلة والوصول إلى سبل الانتصاف

غياب الرقابة المستقلة الرادعة

توفِّر برامج الهويّة الرقمية في منطقة الخليج الكثير من التسهيلات لمستخدميها بما فيها الخدمات الإدارية والرعاية الصحية والخدمات الانتخابية والمحافظ والتوقيعات الإلكترونية ووثائق السفر وما إلى ذلك. غير أنّ تقديم هذا العدد الكبير من الخدمات يعني أيضًا جمع كميات هائلة من البيانات والمعلومات البيومترية من المستخدمين/ات.

لذلك، يُعدّ الإشراف على أنظمة الهويّة هذه خطوة مهمّة نحو حماية المستخدمين/ات وبياناتهم وحقوق الإنسان الخاصة بهم. تفتقر جميع الدول التي تم ّتحليلها إلى الرقابة القويّة والمستقلة على جمع البيانات وحماية الخصوصية. وتم تحديد مشكلتين رئيسيتين، الأولى عدم وجود رقابة مستقلة على البيانات (على سبيل المثال، لضمان الحد الأدنى من جمع البيانات والإفصاح عنها وما إذا كان المستخدمون/ات قادرين على التحك ُم بشكلٍ مناسب في جمع بياناتهم واستخدامها والكشف عنها)، والثاني عدم وجود رقابة مستقلة على نظام تحديد الهويّة لضمان العدالة ومنع الإقصاء. هذه المشكلات يمكن أن يكون لها تداعيات كبيرة على حماية البيانات الشخصية وحقوق الإنسان.

نظرًا لأن ً نظام الهويّـة تديره جهـة حكوميـة، تتـرك هـذه الفجـوة مخاطـر كبيـرة تتمثـل في احتمـال إسـاءة اسـتخدام النظـام وبيانـات مستخدميه.

في عُمان، تتحمَّل المديرية العامِّة للأحوال المدنية في شرطة عمان مسؤولية نظام الهويِّة الوطنية، كما تصدر بطاقات الهويِّة وتحتفظ بسجلات السكّان. 129 لم يتمكَّن الباحثون/ات من العثور على دليـل وجـود أي نـوع مـن الرقابـة عـلى نظـام الهويِّة أو البيانـات، إضافـة إلى أنِّـه لا يوجـد في عمـان قانـون شـامل أو هيئـة لحمايـة السانات.

وفي الكويت، لا يوجـد أي قانـون لحمايـة البيانـات. تُخـزّن بيانـات الهويّة مـن قبـل "الهيئـة العامّـة للمعلومـات المدنيـة" الـتي يمكنهـا الوصـول إلى المعلومـات المخزنـة، في حيـن لا توجـد رقابـة عـلى برنامج الهويّة الرقمية الخاص بها ولا توجد سلطة مستقلّة

مكلَّ فة بالإشراف على نظام الهويّة الوطنية.

أمّا في قطر، فقد كُلّفت "الإدارة العامة لنظم المعلومات" في وزارة الداخلية بـ"تطوير تكنولوجيا المعلومات في الوزارة" وتذكر الإدارة ضمن إنجازاتها "نظام البطاقة القطرية الذكية". أنا تضمّ وزارة الداخلية القطرية إدارة لحقوق الإنسان، ولكن ليس من الواضح ما إذا كانت تقوم بأيّ رقابة على نظام الهويّة.

يمارس عدد من البلدان نوعاً من الرقابة المحدودة على المعاملات الإلكترونيـة. فـفي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة وبموجب القانـون الاتحـادي لسـنة 2006 بشـأن التجـارة الإلكترونيـة والمعاملات، يشرف مراقب خدمات التصديـق عـلى "خدمـات التصديـق، لا سـيما تلـك المتعلّقـة بالترخيـص والموافقـة والمراقبـة والإشراف على أنشطة مقدّمي خدمات التصديق". وبالمثل، يُنشئ قانون المعاملات الإلكترونية في الكويت هيئة "للإشراف على إصدار التراخيـص اللازمـة لتنفيـذ خدمـات المصادقـة الإلكترونيـة والتوقيـع الإلكتروني وغيرها من الخدمات في مجال المعاملات والمعلومات الإلكترونية". وفي قطر، وبموجب قانون المعاملات الإلكترونية، يضع "المجلس الأعلى لتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات" (ictQATAR) متطلبات المعاملات الإلكترونية والتوقيعات، وهـ و مـكلَّف بعـ دد مـن سـلطات الرقابـة مثـل "الإشـراف عـلى توفيـر واسـتخدام وتطويـر المعاملات الإلكترونيـة ووسـائل التجـارة" و "وضـع المعاييـر والمقاييس المناسبة لحماية المستهلكين الذين يستخدمون المعاملات الإلكترونية أو خدمات التجارة الإلكترونية. 134

تملك دول أخرى في الخليج تشريعات لحماية البيانات الشخصية، ولكنها تكلِّف الهيئات الحكومية بالإشراف المرتبط بالبيانات.

ففي البحرين، تنصُّ المادة 30 من قانون حماية البيانات الشخصية على إنشاء "هيئة حماية البيانات الشخصية" التي "تضطلع بجميع الواجبات المسندة والصلاحيات اللازمة لحماية البيانات الشخصية"، بما في ذلك "الإشراف والتفتيش على أنشطة مراقبي البيانات في ما يتعلَّق بمعالجة البيانات الشخصية... وتلقّي البلاغات والشكاوى المتعلّقة بمخالفة أحكام هذا القانون والتحقيق فيها". 201 ومع ذلك، تفتقر الهيئة إلى الاستقلالية، في حين تتولّى

حماية البيانات، والرقابة المستقلة والوصول إلى سبل الانتصاف

وزارة العـدل والشـؤون الإسـلامية والأوقـاف مهامهـا وصلاحياتهـا بموجـب المرسـوم الملـكي رقـم (78) لسـنة 2019 بشـأن الجهـة الإداريـة لتولّي مهام وصلاحيات هيئة حماية البيانات الشخصية، 136 بينما يشرف وزير العدل على عمل الهيئة.

أمّا في قطر، فتم تكليف "قسم الامتثال وحماية البيانات" (CDP) في وزارة النقـل والاتصـالات "بتنفيـذ [قانـون] حمايـة خصوصيـة البيانـات الشـخصية، وتشـمل مسـؤولياته "التحقيـق في الشـكاوى والانتهـاكات المتعلّقة بحماية خصوصية البيانات".

سبل الانتصاف

قد تؤدي أنظمة بطاقات الهوية، ولا سيّما الأنظمة الرقمية منها، إلى ورود أخطاء في المعلومات وإساءة استخدام البيانات وسوء المعاملة من الموظفين كما وإلى فرض أعباء أخرى لا مبرر لها على مستخدمي/ات الهوية وحامليها. ولذلك، من المهمّ أن تشمل أنظمة بطاقات الهوية الوسائل ذات الصلة للتمكّن من التحسّب للمظالم أولًا ومعالجتها ثانيًا. ويجب أن يتمكّن مستخدمو/ات أنظمة بطاقات الهوية بالفعل من تقديم الشكاوى والمطالبة بالوصول وتصحيح أيّ أخطاء في النظام تؤثر عليهم أو على حقهم في الحصول على الهوية.

قـد تختلـف سُـبُل الانتصـاف بيـن الشـكاوى عبـر الإنترنـت والشـكاوى خارجهـا، سـواء كانـت شـكاوى خطّيـة أو عبـر الهاتـف ومـا إلى ذلـك. 188 وتجـدر الإشـارة إلى أنّـه يتوفّر لـدى العديـد مـن دول مجلـس التعـاون سُبُل انتصاف.

تتيح المنصة الوطنية الموحدة ¹⁹⁹ في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، للمستخدمين/ات إمكانية الوصول إلى المعلومات المشارّكة والحصول عليها وتصحيحها عن طريق إرسال طلب عبر البريد الإلكتروني على عنوان محدّد. كما وتتوفّر آلية مراجعة قضائية يجريها المجلس الأعلى للقضاء ومعلومات ذات صلة حول الوصول إلى هذه المراجعة على موقع المنصة الإلكتروني 1000. ويستطيع المستخدمون/ات تقديم الشكاوى إلكترونياً على بوابة المجلس الخارجية.

وفی عُمان، تتوفّر صفحة محدّدة على موقع Oman.om

للمواطنين/ات تتيح لهم الإبلاغ وتقديم الشكاوى حول "أي خدمة إلكترونيـة تقدمهـا المؤسسـات الحكوميـة" وتديـر البوابـة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

أمّا في الإمارات العربية المتحدة، فيتوفّر على موقع الهوية الرقمية أيضًا صفحة دعم ورقم هاتف، ما يسمح للمستخدمين/ات بإرسال الشكاوى والاقتراحات. 142 وقد وضعت حكومة دبي أيضًا نظامًا إلكترونيًا للشكاوى يسمح للمستخدمين/ات بتقديم الملاحظات ورفع الشكاوى حول مجموعة واسعة من الخدمات مثل جوازات السفر وبطاقات الهوية وتصاريح الدخول والإقامة وغيرها، غير أنّه ليس واضحًا ما إذا كانت تتوفّر آلية بديلة غير إلكترونية. 143

في ظل غياب سلطات لحماية البيانات ذات الصلة في معظم دول "مجلس التعاون الخليجي"، يبقى نطاق سُبُل الانتصاف في أنظمة بطاقات الهوية محدودًا. وحتّى إذا وُجدت كيانات رقابية لحماية البيانات، مثلما هو الحال في قطر أو البحرين، فإنّ استضافتها من قبل وزارات مثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر ووزارة العدل في البحرين، لا يسمح بالرقابة والفصل المستقلين في ما يتعلّق بالمظالم والشكاوي.



الخصوصية والأمن

الخصوصية والأمن

تجمع أنظمة تحديد الهويّة في الخليج مجموعة من البيانات عن المستخدمين/ات، بما في ذلك أرقام الهوية والبيانات البيومترية (مثـل بصمـات الأصابـع وبصمـة الوجـه ومسـح قزحيـة العيـن) وتفاصيل الاتصال والعناوين السكنية وتفاصيل عن العمـل والتعليم ومعلومات متعلقة بالصحة مثل فصيلة الدم وحالة الإعاقة.

يلخّ ص الجدول أدناه أنواع البيانات التي تُجمع بغية إصدار بطاقات الهوية والتسجيل في أنظمة الهوية الرقمية. كما يوضح أنّ أنظمة تحديد الهوية في الخليج لا تقلّل دائمًا من كميّة البيانات التي تجمعها. فعلى سبيل المثال، ينبغي على المقيمين/ات الأجانب في الكويت تقديم صور عن بطاقات الهوية المدنيّة الخاصّة بالمقيمين/ات الآخرين الذين يعيشون في العنوان نفسه بالإضافة إلى مستندات وبيانات أخرى للحصول على بطاقة الهوية. وفي عُمان، يُطلب من المقيمين/ات الأجانب أيضًا تقديم بيانات ووثائق إضافيّة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالصحة ("استمارة تسجيل العامل الأصلية وصور عنها بعد الفحص الطبي").

ولأغراض التسجيل، تجمع أنظمة الهوية الرقمية أرقام الهوية وأرقام الهواتف في أقلّ تقدير. كما ويُطلب من المقيمين/ات الأجانب معلومات إضافية مثل تاريخ الولادة (في البحرين) وعنوان البريد الإلكتروني (في الكويت والإمارات العربية المتحدة) والجنسية (في البحرين) ورقم جواز السفر (في الكويت). وللتحقق من الهوية، تجمع منصة الهوية الرقمية الإماراتية القياسات البيومترية بصمة الوجه. غير أنّ هذه الخطوة اختياريّة وبالتالي، يستطيع المستخدمون/ات الذين لا يرغبون في استخدام بصمة الوجه للتحقق من الهوية زيارة كشك قريب واستخدام بطاقة هويّتهم الإماراتية. أمّا في الكويت، فينبغي إرسال صورة سيلفي للتحقق من الهوية.

الخصوصية والأمن

| البيانات التي تُجمع للتسجيل في نظام الهوية الرقمي | البيانات التي تُجمع لإصدار بطاقة الهوية | البلد |
|--|---|---------|
| يتعيّن على المواطنين/ات والمقيمين/ات التسجيل باستخدام بطاقات هويتهم وإدخال أرقام هواتفهم وتقديم بيانات مثل تاريخ الولادة. أمّا بالنسبة إلى مواطني دول مجلس التعاون، فيتعيّن عليهم تحديد جنسيّتهم والنوع الاجتماعي واسمهم الكامل. أمّا عنوان البريد الإلكتروني، فإضافته اختيارية . | بطاقة الهوية القديمة (إن وجدت)، وبيانات جواز السفر (صورة عن جواز السفر)، وإفادة سكن لغير البحرينيين، ووثيقة بيان الجنسية أو جواز السفر الساري المفعول للبحرينيين، وفصيلة الدم، وتفاصيل عن العمل/التعليم، والعنوان وبصمات الأصابع . | البحرين |
| الرقم المدني أو رقم البطاقة التسلسلي أو الرقم التسلسلي للهوية المحمولة ورقم جواز السفر لغير الكويتيين/ات والبريد الإلكتروني ورقم الهاتف المحمول وصورة (سيلفي) للتحقق من الهوية . | في حالة إصدار الهوية للمرّة الأولى 146، يتعيّن على المواطنين/ات تقديم شهادة ولادتهم وصورهم وبصماتهم وتفاصيل عنوانهم وشهادة جنسيتهم. أمّا الأجانب 147، فيجب عليهم تقديم بيانات جواز سفرهم وصورهم وبصماتهم وشهادة فصيلة دمهم وعقد إيجارهم وصور عن بطاقات الهوية المدنية للمقيمين الآخرين الذين يعيشون في العنوان نفسه. وبالنسبة إلى مواطني/ات دول مجلس التعاون 148، يجب عليهم تقديم بيانات شهادة ولادتهم، وصورهم، وشهادات فصيلة دمهم، وعقد إيجارهم، وبيانات جواز سفرهم، وبيانات جواز سفرهم، وبيانات الزوجة كويتية الجنسية"، وشهادة من مؤسسة تعليمية للذين يدرسون في مدرسة أو كلّية. | الكويت |
| لتفعيل الخدمة، ينبغي إدخال رقم هاتف وبطاقة هوية . ¹⁵² غير أنّه ليس واضحًا ما إذا كانت تُجمع أي بيانات أخرى لهذا الغرض. | في حالة إصدار الهوية للمرّة الأولى: لا تتوفّر معلومات كافية حول البيانات التي تُجمع لإصدار بطاقة الهوية للمواطنين والمقيمين/ات الأجانب، غير أنّ المستندات المطلوبة تقدّم دليلًا على بعض البيانات التي تُجمَع. تتضمن تلك البيانات معلومات جواز السفر (صورة عن جواز السفر) أو شهادة الولادة وبيانات هوية الوالدين وجواز | عُمان |

الخصوصية والأمن

| البيانات التي تُجمع للتسجيل في نظام الهوية الرقمي | البيانات التي تُجمع لإصدار بطاقة الهوية | البلد |
|--|---|-------|
| | سفرهما في حال لم يكن مقدم الطلب يمتلك جواز سفر ¹⁵⁰ . تُطلب مستندات إضافية من المقيمين/ات الأجانب، ولكن ليس واضحًا تمامًا ما هو نوع البيانات التي يجب أن تحتوي عليها هذه المستندات. على سبيل المثال، يتعين على المقيمين/ات الأجانب تقديم "استمارة تسجيل العامل الأصلية وصور عنها بعد الفحص الطبي"، بالإضافة إلى "رسالة من صاحب العمل" للعاملين في القطاع الحكومي. 151 | عُمان |
| للوصول إلى نظام التوثيق الوطني (توثيق) 155 الذي يقوم بمهمة التحقق من الهوية الرقمية على النطاق الوطني لجميع الخدمات الحكومية على الإنترنت، تُجمع بيانات وثيقة تحديد الهوية القطرية ورقم الهاتف المحمول. | يتعيّن على القطريين/ات تقديم استمارة تحتوي على اسمهم الكامل، وعنوان منزلهم وعملهم المفصّل، ورقم هاتفهم الشخصي ورقم هاتف عملهم، والمسمى الوظيفي ⁵³¹ . كما ويتعيّن عليهم تقديم صورتين لهم وصورة عن جواز سفرهم بالإضافة إلى جواز سفرهم الأصلي، ووثيقة إثبات فصيلة دمهم، وصور عن بطاقات هوية الوالدين الشخصية وموافقة ولي أمرهم (عند الحاجة). أمّا بالنسبة إلى مواطني دول مجلس التعاون، فيتعين عليهم تقديم مستندات إضافية مثل عن بطاقة الهوية الشخصية أو بطاقة العائلة، في عن بطاقة الهوية الشخصية أو بطاقة العائلة، في حين يتعيّن على المقيمين تقديم بيانات ووثائق حين يتعيّن على المقيمين تقديم بيانات ووثائق الحصول على حقّ الإقامة قبل أن يتمكّنوا من الحصول على بطاقة الهوية الشخصية (إقامة). الحصول على بطاقة الهوية الشخصية (إقامة). الحصول على بطاقة الهوية الشخصية (إقامة). الحسول على المقيمة على الغرض من الإقامة، الصّدد ويتولّى تنفيذ هذه المهمّة عادة صاحب | قطر |

الخصوصية والأمن

| البلد | البيانات التي تُجمع لإصدار بطاقة الهوية | البيانات التي تُجمع للتسجيل في نظام الهوية الرقمي |
|-----------------------------|---|--|
| المملكة العربية السعودية | تعريف إلكتروني من والدّي مقدّم الطلب، وصورة مع صكّ حصر الإرث الأصلي (في حالة وفاة الأب)، أو الهوية المدرسيّة أو صورة عن أحدث المؤهلات الأكاديمية، وشهادة الولادة، وصورة مقدّم الطلب، واستمارة تسجيل مقدّم الطلب، ودفتر العائلة وصورة عن هوية الأم (إذا كان الوالدان مطلّقين). | لتسجيل الدخول في النظام، ينبغي على المستخدمين أولاً التسجيل في تطبيق "أبشر" (بوابة وزارة الداخلية الإلكترونية) ¹⁵⁷ عبر إدخال رقم الهوية ورقم الهاتف المحمول وعنوان البريد الإلكتروني ، أو عبر مبادرة النفاذ الوطني الموحد . ¹⁵⁸ |
| الإمارات العربية المتحدة | البيانات التي تُجمع لإصدار بطاقة الهوية الإماراتية: بالاستناد إلى "استمارة تجديد" هوية إماراتيّة رسميّة لمقيم مجهول الهوية، تمكّنّا من جمع المعلومات التالية حول تجديد الهوية (ومن المرجّح أنّ معلومات مماثلة تُجمع لإصدار بطاقة الهوية): - رقم الهاتف المحمول - الربخ الولادة - النوع الاجتماعي - الرقم الموحد (الذي يختلف عن رقم الهوية) - رقم جواز السفر - تاريخ انتهاء سريان جواز السفر - تاريخ انتهاء مهلة الإقامة - تاريخ انتهاء مهلة الإقامة - رقم بطاقة الهوية (نظرًا إلى أنّ هذه الاستمارة عديد هوية وليس استمارة تسجيل) | رقم بطاقة الهوية الإماراتية ورقم الهاتف المحمول وعنوان البريد الإلكتروني . ⁵⁰ كما وتُجمع أيضًا القياسات البيومترية لبصمة الوجه للتحقق من الهويّة ⁶⁰ ولكن تُعتبر هذه الخطوة اختياريّة. وبالتالي، يستطيع المستخدمون الذين لا يرغبون في استخدام بصمة الوجه للتحقق من الهوية زيارة كشك قريب واستخدام بطاقة هويّتهم الإماراتية. |

الجدول ٨: البيانات التي تجمعها حكومات دول الخليج لإصدار بطاقات الهوية وتسجيل المواطنين/ات والمقيمي/اتن في أنظمة الهوية الرقمية الخاصة بها.

الخصوصية والأمن

على الرغم من توفير بعض المعلومات المتعلقة بأنواع البيانات الـتي تُجمع لتسـجيل الأفراد في نظام الهويـة الرقمـي، ما مـن شـفافية حـول أنـواع البيانـات الـتي تُجمع أثنـاء اسـتخدام هـذه الأنظمة.

فبالإضافة إلى البيانات المجمّعة، تُخزّن بيانات إضافية على شريحة بطاقة الهوية، يُعتبر بعضها بيانات حساسة، مثل الشهادات الرقمية لتمكين التوثيق على نظام الهوية الرقمي، وبيانات الحمض النووي (في حالة البحرين). وفي بعض الحالات، تحتوي اللوائح لغة غامضة لا تضع حدًّا لكمية البيانات التي تُجمع وتُخزّن على شريحة البطاقة. ففي البحرين، ينص قانون بطاقة الهوية رقم (46) لسنة 2006 (في المادة 2) على

أنّ بطاقة الهوية تتضمّ ن شريحة متعددة الأغراض تُخزّن بها معلومات الشّخص الشخصية، بما في ذلك مسح قزحية العين وبصمات الأصابع وفصيلة الـدم وبيانـات الحمـض النـووي و"أي معلومات أوبيانات أخرى"أ. وفي حالات أخرى، لم يوضع أيّ سياسات أو لوائح تحدّد كميـة البيانـات الـتي يجـب جمعهـا وتخزينهـا في الشريحة وأنواعها (في قطر).

| البيانات المخزنة على شريحة البطاقة | البيانات المسجّلة على بطاقة الهوية | البلاد |
|---|---|---------|
| الاسم باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم السجل السكاني المركزي الشخصي، وتاريخ الولادة، وتاريخ انتهاء البطاقة، وصورة حامل البطاقة وصور التوقيع، وتفاصيل الاتصال (البريد الإلكتروني وأرقام الهواتف)، والعنوان، والمهنة، وبيانات صاحب العمل، وبيانات الكفيل (للمقيمين الأجانب)، وبيانات رخصة القيادة، وبيانات جواز السفر، وبيانات الإقامة للمقيمين الأجانب) وفئة الدم ¹⁶³ ، ومسح قزحية العين، وبصمات الأصابع، وفصيلة الدم، وبيانات الحمض النووي و"أي معلومات أو بيانات أخرى "164. | الاسم ورقم الهوية والجنسية وتاريخ الانتهاء ومكان وتاريخ الولادة وفصيلة الدم والنوع الاجتماعي والتوقيع ونوع رخصة القيادة وتاريخ الإصدار الأول والنظر والإعاقة . ¹⁶² | البحرين |
| ووفقًا إلى مجموعة "تاليس" (Thales)، يمكن لمعالج البطاقة الدقيق (microprocessor) "استضافة كمية كبيرة من البيانات" و"تخزين الشهادات الرقمية بشكل آمن، مما يتيح استخدام التوثيق الإلكتروني والتوقيعات الرقمية". غير أنّه ليس واضحًا ما هي البيانات الأخرى المخزنة فيه . ¹⁶⁶ | رقم بطاقة الهوية المدنية، والاسم الكامل، وتاريخ الولادة، والنوع الاجتماعي، والجنسية، وتاريخ الانتهاء، والعنوان المفصّل، ورقم الهاتف، وفصيلة الدم، والمهنة والكفيل للمقيمين الأجانب. ¹⁶⁵ | الكويت |

الخصوصية والأمن

| البيانات المخزنة على شريحة البطاقة | البيانات المسجّلة على بطاقة الهوية | البلاد |
|---|--|-----------------------------|
| الوضع العائلي، والمستوى التعليمي، ورقم جواز السفر وصورة صاحب البطاقة وبصمته ¹⁶⁸ . ووفقًا إلى مجموعة "تاليس"، تُخرِّن بيانات المواطنين والمقيمين في عُمان بشكل آمن على البطاقات، بما في ذلك الاسم والعنوان والصورة الرقمية الملونة وبصمات الأصابع" ¹⁶⁹ . ولكن ليس واضحًا ما هي البيانات الأخرى المخزنة في شريحة البطاقة الصغيرة. | الاسم، وبصمة الوجه، ورقم بطاقة الهوية، وتاريخ الولادة، ومكان الولادة، والتوقيع، والعنوان، بالإضافة إلى الوظيفة والجنسية للمقيمين الأجانب، وبيانات رخصة القيادة على خلفية البطاقة . ¹⁶⁷ | عُمان |
| ووفقًا إلى مجموعة "تاليس"، "بالإضافة إلى البيانات الشخصية المتوفرة في مستندات الهوية المعتادة، يُخزّن المعالج الدقيق أيضًا بصمة الشخص ". ولكن ليس واضحًا ما هي المعلومات الأخرى المخزنة فيه. ¹⁷¹ | البيانات البيومترية (البصمة، ومسح قزحية العين، وبصمة الوجه)، ورقم الهوية، وصورة حامل البطاقة، والاسم الرباعي (بما في ذلك اسم القبيلة أو العائلة)، ومكان وتاريخ الولادة، والجنسية (إن وجدت)، والصلاحية، والعنوان الدائم (عنوان القبيلة والعائلة) ومكان الإقامة الحالي وفصيلة الدم. وبالنسبة إلى المقيمين الأجانب، تتضمّن البطاقة أيضًا المهنة واسم الكفيل وعنوانه ورقم رخصة الإقامة 170. | قطر |
| البيانات الشخصية والبيومترية، بما في ذلك الخلفية الديموغرافية وصورة حامل البطاقة وبصماته وسجلات الحج 174. | بيانات شخصية مثل الاسم وتاريخ ومكان الولادة وصورة حامل البطاقة ¹⁷² ، بالإضافة إلى الجنسية والوظيفة واسم صاحب العمل للمقيمين الأجانب العاملين في المملكة ¹⁷³ . | المملكة العربية السعودية |
| البيانات الأساسية وصورة حامل البطاقة والقياسات البيومترية وبصمات الأصابع ⁷⁷⁶ . | رقم الهوية والاسم والجنسية وتاريخ الولادة والنوع الاجتماعي، وتاريخ الصلاحية، ورقم البطاقة، والتوقيع. ويتضمن ذلك معلومات إضافية للمقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة مثل اسم صاحب العمل أو كفيل الأسرة وتفاصيل المسمى الوظيفي، وحقل "للفئة السكانية" ⁷⁵ . | الإمارات العربية المتحدة |

الجدول ٩: البيانات المسجّلة على بطاقات الهوية والمخزنة على الشرائح.

الخصوصية والأمن

الأمن وحقوق المستخدمين/ات

قد يؤدي مستوى البيانات التي تُجمع في أنظمة الهوية الرقمية، وحساسيتها، كما هـ و موضح أعـلاه، إلى مخاطـ ر جسيمة عـلى الخصوصية إذا حصلت المعالجة من دون إجراءات صارمة تهـدف إلى ضمـان أمـن النظـام وحمايـة البيانـات والحقـوق الفرديـة اللازمـة لمستخدمي برنامـج الهويـة الرقميـة الـذي مـن شـأنه أن يوفـر لهـم مستوى معينًا من التحكم في معلوماتهم الشخصية.

بصورة عامة، تطبّق دول الخليج عددًا من الميزات والإجراءات التأمين البيانات في نظام الهوية (الرقمي). بالنسبة إلى البطاقة الفعلية، تنفّذ مملكة البحرين التي تسمح بتخزين البيانات بشكل آمن البطاقة (match-on-card) التي تسمح بتخزين البيانات بشكل آمن على البطاقة. من جهة ثانية، تعتمد برامج الهوية الرقمية في المنطقة إلى حدّ كبير على البنية التحتية للمفاتيح العامة الوطنية، وهي نظام يتألف من العمليات والسياسات والأجهزة والبرمجيات والإجراءات اللازمة لإنشاء الهويات الرقمية وإدارتها وتوزيعها واستخدامها وتخزينها وإبطالها. وتسمح البنية التحتية للمفاتيح العامة المفاتيح وتوثيق أنفسهم باستخدام الشهادات (التي تقوم عليها الهويات الرقمية). تتمثّل إحدى الميزات الرئيسة الأخرى في التوثيق الآمن والمشدّد، مثل نظام "المفتاح الإلكتروني الموحد" في البحرين (وهو طريقة توثيق تمكّن المستخدمين/ات من التوثيق بشكل آمن عبر

مثل نظام "المفتاح الإلكتروني الموحد" في البحرين (وهو طريقة توثيق تمكّن المستخدمين/ات من التوثيق بشكل آمن عبر تطبيقات ومواقع متعدّدة باستخدام مجموعة واحدة فحسب من بيانات إثبات الشخصيّة (عادةً اسم المستخدم وكلمة المرور)). يقدّم المفتاح الإلكتروني بأسلوبين مختلفين هما: المستوى الأساسي للمفتاح الإلكتروني، الذي يتطلب إدخال كل من الرقم الشخصي وكلمة المرور للوصول إلى عدد محدود من الخدمات، والمستوى المتقدم للمفتاح الإلكتروني الذي "يضمن الحصول على أعلى مستويات الأمن ويتيح الوصول إلى الخدمات الإلكترونية أعلى مستويات الأمن ويتيح الوصول إلى الخدمات الإلكترونية الغاية في السرية التي تتطلب التحقق من البطاقة الذكية للمستخدم بالإضافة إلى قياساته البيومترية (بصمات الأصابع).

ووفقًا إلى موقع الهوية الرقمية الإماراتية، "تعتمد الهوية الرقمية

على البنية الأساسية للتشفير العام الذي يستخدم شهادات توقيع معيارية. تُخزّن المفاتيح بأمان باستخدام SE/TEEعلى الهاتف المحمول ومن خلال "نموذج ضمان أمن الجهاز" (HSM) القائم على السحابة "اقائم على السحابة ويعني ذلك أن الهوية الرقمية تستخدم مفاتيح تشفير آمنة جدًا داخل الجهاز عبر استخدام "شريحة العنصر الآمن" (SE)/"بيئة التنفيذ الآمنة" (TEE)، مما يضمن حماية الرمز والبيانات المتوفّرة على الهاتف في ما يتعلق بالسرية والسلامة. كما وتُستخدم عند الاتصال عبر السحابة باستخدام "نموذج ضمان أمن الجهاز" (HSM) الذي يُستعمل لإنشاء مفاتيح التشفير على السحابة.

تفتقر السياسات والتدابير المؤسسية الـتي وُضِعـت لحمايـة خصوصيـة حامـلي البطاقـات ومسـتخدمي/ات النظـام وبياناتهـم (مثـل تدابيـر الحـد مـن جمـع البيانـات ورصـد الوصـول إليهـا أو سياسـات معالجـة انتهـاكات البيانـات) إلى الشـفافية، وذلك بالرغم من توفّر قوانيـن في عـدد مـن البلـدان حـول حمايـة البيانـات الشـخصية تتطلب من مراقبي البيانات وضع إجراءات وسياسات مماثلة.

على سبيل المثال، يتطلب قانون حماية البيانات الشخصية القطري من مراقبي البيانات تطوير "نظم داخلية للإدارة الفعالة للبيانات الشخصية، والإبلاغ عن أي تجاوز للإجراءات التي تهدف إلى حمايتها"، بالإضافة إلى "إجراء عمليات تدقيق ومراجعة شاملة عن مدى الالتزام بحماية البيانات الشخصية"، ووضع غيرها من السياسات والتدابير الأخرى. وفقًا لقانون حماية البيانات الشخصية في البحرين (المادة 8)، "يتعين على مدير البيانات تطبيق التدابير الفنية والتنظيمية الكفيلة بحماية البيانات من الإتلاف غير المصر وعير المصر ومن الفقد العَرضي، أو مما هو غير المعروب أو الإفصاح، أو النفاذ، أو أي من الصور الأخرى للمعالَجة". غير أنه ليس واضحًا ما هي التدابير التنظيمية الهوية البي تُنفّذ على وجه التحديد في ما يتعلق بأنظمة بطاقة الهوية في كلا البلدين.

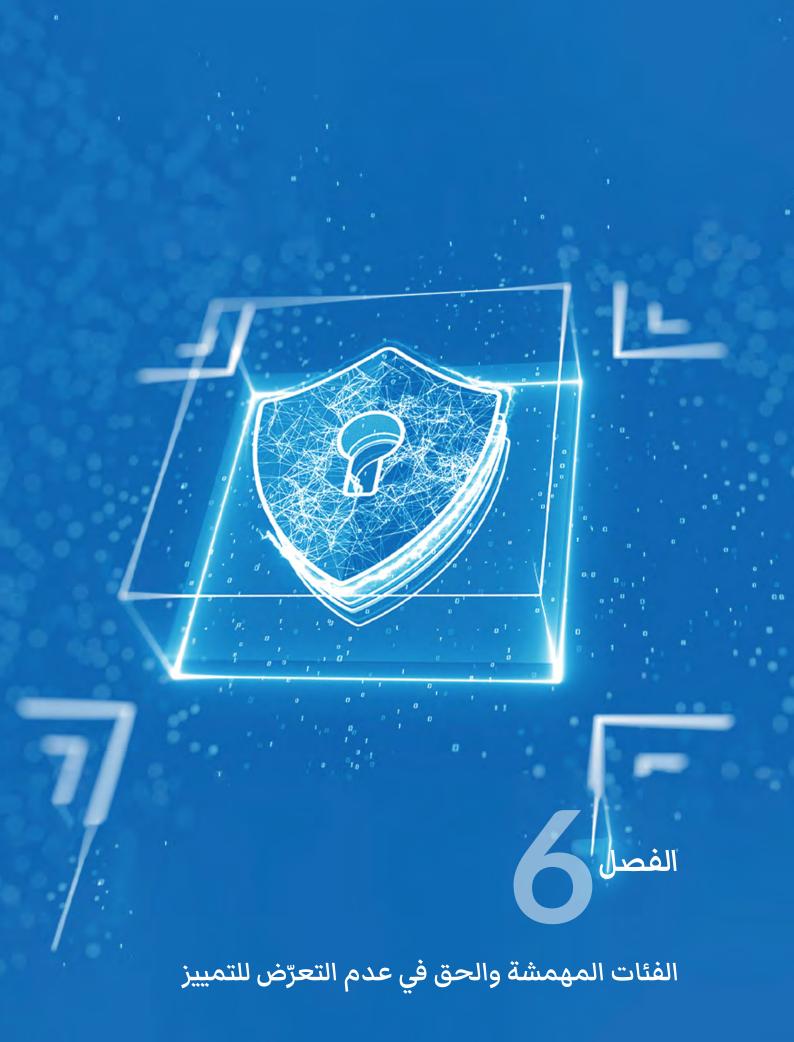
الخصوصية والأمن

بالإضافة إلى ذلك، يتوفّر لدى مستخدمي أنظمة الهوية الرقمية في الخليج خيارات محدودة للتحكم ببياناتهم. في البحرين، يخوّل قانون حماية البيانات الشخصية أصحاب البيانات بالتحكم في بياناتهم إلى حدّ معيّن فقط، ويشمل ذلك الحق في الاعتراض على معالجة البيانات التي قد تؤدي إلى ضرر مادي أو معنوي (المادة 21) وعلى القرارات المتخذة بناءً على المعالجة الآلية (المادة 22)، والحق في "تصحيح أو حجب أو مسح البيانات الشخصية الخاصة بهم إذا كانت معالجتها تتم بالمخالفة لأحكام القانون، وعلى الأخص إذا كانت معالجتها غير صحيحة أو ناقصة أو غير محدَّثة، أو إذا كانت معالجتها غير مشروعة". غير أنّه ليس واضحًا إلى أي مدى يتم ضمان هذه الحقوق لمستخدمي نظام المفتاح الإلكتروني الموحد وما هي الخيارات الأخرى المتاحة أمامهم للتحكم في بياناتهم.

وفي قطر، يمكن للمواطنين والمقيمين المسجلين على بوابة "حكومي" الوصول إلى بعض بياناتهم مثل فواتير الكهرباء والمياه و"تفاصيل حول العقارات التي يملكها المستخدم" و"تفاصيل مرتبطة بالسجل التجاري والرخصة التجارية". غير أنّه ليس واضحًا ما هي البيانات الأخرى التي يمكن للمستخدمين الوصول إليها وما هي حقوقهم الأخرى في ما يتعلق بالبيانات. بالإضافة إلى ذلك، يتطلّب قانون حماية البيانات الشخصية من المراقبين استخدام "الوسائل التكنولوجية المناسبة لتمكين الأفراد من ممارسة حقهم في الوصول إلى البيانات الشخصية ومراجعتها وتصحيحها". غير أنّه ليس واضحًا كيف يُنفّذ ذلك في نظام الهوية الرقمية.

وفي الإمارات العربية المتحدة، يستطيع مستخدمو الهوية الرقمية تحديث عناوين بريدهم الإلكتروني وأرقام هواتفهم المحمولة فحسب. ولتحديث المعلومات "القديمة" أو "غير الصحيحة"، يتعين عليهم الاتصال بـ"الهيئة الاتحادية للهوية

والجنسية" وتحديث بطاقة الهوية الإماراتية الخاصة بمم 181. غير أنّه ليس واضحًا ما هي حقوق الامتلاك والوصول الأخرى المتاحة للمستخدمين وإلى أي مدى هي متاحة. وتنص المادة 12 من القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006 على أنه "يحقّ لكلّ فرد أن يحصل على صورة رسمية من البيانات الشخصيّة الخاصة به أو بأصوله أو بفروعه أو بأزواجه". وتجدر الإشارة إلى أنّه ليس واضحًا ما يُقصد بـ"صورة رسمية" وما البيانات التي يمكن للأفراد الحصول عليها.



الفئات المهمشة والحق في عدم التعرّض للتمييز

قد تساعد الهوية الرقمية في ضمان إصدار نسبة أعلى من بطاقات الهوية في بلد ما، إلّا أنّ غياب انتشار استخدام الإنترنت والوصول إلى التقنيات مثل الهواتف الذكية قد يشكّل عقبات حقيقية أمام إدماج الفئات الضعيفة (ولا سيما الفئات السكانية ذات الإلمام التكنولوجي المنخفض).

تتمتّع منطقة الخليج بأعلى معدلات انتشار الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بلغ معدل انتشار استخدام الإنترنت في الإمارات العربية المتحدة 91 بالمئة في العام 2018، في حين بلغ 73 بالمئة المملكة العربية السعودية في العام نفسه 38 بالمئة في مصر خلال الفترة الزمنية نفسها، مما يعني على الأرجح أنّ رقمنة أنظمة الهوية في دول الخليج تتماشى مع إمكانية وصول السكان إلى الإنترنت وقد لا تكون بحد ذاتها عاملاً من عوامل التمييز.

ومع ذلك، قد تؤدّي أنظمة بطاقة الهوية في الكثير من الأحيان إلى غياب الإدماج وزيادة التمييز ضد بعض الفئات الضعيفة (مثل النساء والأطفال واللاجئين). ويمكن أن تكون الأطر القانونية والسياساتية المتعلقة بتحديد الهوية القانونية تمييزية من خلال المتطلبات والإجراءات المفروضة لتسجيل وثائق الهوية والحصول عليها واستخدامها وكذلك من خلال عملية جمع البيانات التي تظهر على وثائق الهوية والتي تعزز التمييز.

التمييز القائم على النوع الاجتماعي

يسلط تحليل الأحكام المتعلقة بأنظمة التسجيل المدني، ولا سيّما تسجيل المواليد، في بعض دول الخليج الضوء على قضايا التمييز القائم على النـوع الاجتمـاعي عندمـا يتعلـق الأمـر بحـق المرأة في تسجيل أطفالها .

ففي الكويت على سبيل المثال، وبموجب القانون رقم 36/1969 في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات (المادة 3)، تقع مسؤولية تسجيل المواليد على عاتق الآباء في المقام الأول. وبالمثل، تقع مسؤولية

تسجيل المواليد في عُمان على عاتق الآباء أولاً، يليهم عددًا من الأفراد الآخرين قبل أن تقع أخيرًا على عاتق الأمهات. وفي السعودية، يعطي القانون السعودي الأولوية للمرافق الصحية قبل الآباء، في حين لا يسمح للأمهات بتسجيل ولادة أطفالهن إلا إذا لم يتوفر كلاهما. أمّا القوانين البحريني والقطري والإماراتي، فتُعطي الأولوية أيضًا للأب لتسجيل الأطفال وليس واضحًا فيها ما إذا كان للأم الحق في تسجيل أطفالها. 581

تبرز أنواع أخرى من التمييز القائم على النوع الاجتماعي في فرض بعض الدول الخليجية بطاقة الهوية وجعلها إلزامية للأطفال الذكور ولكن ليس للإناث. على سبيل المثال، ينصّ قانونا بطاقة الهوية السعودي والعماني العماني المثال الذكر على وثيقة هوية شخصية في سن معينة، في حين يجعلانها اختيارية للفتيات ويربطانها بموافقة أولياء أمورهن.

ينتهك هذا التمييز المعايير الدولية التي تحظر التمييز القائم على النوع الاجتماعي، والأهم من ذلك أنّه يحرم الأطفال من إمكانية الحصول على وثائق هوية تعتمد غالبًا على المعلومات المقدّمة في شهادات الميلاد، وبالتالي حرمانهم من الحق في الوصول إلى بعض الخدمات الأساسيّة التي قد لا تصبح متاحة سوى عند تقديم وثائق مماثلة.

بالإضافة إلى ذلك، قد تعزّز الرقمنة الممارسات التمييزية القائمة، لا سيما في بلدان مثل السعودية التي ينتشر التمييز القائم على النوع الاجتماعي على مستويات مختلفة. تخضع المرأة في المملكة إلى وصاية الرجل لـدى ممارسة بعض الحقوق المهمة، مثل الحق في السفر. ويسهّل تطبيق "أبشر" الـذي يقدّم الخدمات الحكومية إلكترونيًا على أولياء الأمر الذكور ممارسة سيطرتهم على النساء أكثر من ذي قبل، بحيث يتيح لهم السماح للنساء والأطفال أو منعهـنّ/م مـن السفر إلى الخارج والحصول على جواز سفر بموجب بند فرعي في "خدمة التابعين".

الفئات المهمشة والحق في عدم التعرّض للتمييز

كما وتسمح بوابة تطبيق "أبشر" أيضًا لولي الأمر الذكر بتعليق تصريح سفر تم إصداره مسبقًا، و"تعرض خاصية سجل السفر التي تسمح لأولياء الأمر الذكور بالاطلاع على كافة الرحلات داخل السعودية وخارجها التي تقوم بها النساء تحت وصايتهم، وتعرض بلدان الوجهة ومواعيد السفر ."881

انعدام الجنسية وشروط الإقامة

تُظهر دول الخليج موضوع بحثنا، في إطار جهودها لرقمنة أنظمة تحديد الهوية والتوثيق، أنّ الفئات الضعيفة، مثل الأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين، ليسوا جزءًا من فئات الأشخاص المؤهلين للتسجيل في أنظمة بطاقة الهوية والحصول على وثائق تحديد الهوية. وعلى الرغم من أنّ غير المواطنين قد يشكّلون جزءًا من المجموعات المؤهّلة للتسجيل والحصول على وثائق تحديد الهوية، فإن هذه الأهلية تعتمد على تصريح وثائق تحديد الهوية، فإن هذه الأهلية تعتمد على تصريح الإقامة، الذي يستثني غير المؤهلين ليصبحوا مقيمين. وبالتالي، لا يمكن للذين لا يندرجون ضمن فئات المقيمين أو المواطنين الوصول إلى مزايا معيّنة مثل الرعاية الصحية والخدمات المالية التي تعتمد على المالية هوية.

وفي الواقع، تعتبر معظم دول الخليج الإقامة شرطًا أساسيًا لإعطاء الهوية:

في الإمارات العربية المتحدة، تصدر السلطات بطاقات الهوية الإماراتية ¹⁸⁹ وتعطيها للمواطنين/ات وغير المواطنين/ات المقيمين/ات فقط. وفي قطر، تُعطى بطاقة الهوية إلى القطريين/ات والمقيمين/ات في قطر¹⁹⁰، كما وينطبق الأمر نفسه على الكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والبحرين.

وبعد دراسة المثل الكويتي بشكل مفصّل، يمكن ملاحظة أنّ جزءًا من السكان الذين يسمون "البدون" أي: بدون أو، بعبارة أخرى، عديمي الجنسية) يُهمّشون تمامًا في الحياة اليومية من خلال حرمانهم من الوثائق القانونية التي تحدّد هويّتهم. في الواقع، بسبب فرض شرط الإقامة، تحرم الكويت البدون من الهوية المدنية التي من شأنها أن تسمح لهم بالوصول إلى خدمات مثل استئجار العقارات، وفتح حساب مصرفي، والالتحاق بالجامعات الخاصة، والحصول على عمل قانوني، واستلام شهادات الميلاد، وغيرها.

تفرض الإمارات كذلك شرط الإقامة من خلال العلاقة الوثيقة بين الإقامة والعمل والهوية 190 . وفي الواقع، لا يمكن لأطفال العمال الأجانب والمقيمين الذكور الذين يصلون إلى سن الرشد البقاء في البلاد ما لم يحصلوا على تصريح الإقامة الذي يمكن الحصول عليه من خلال تأشيرة عمل أو تأشيرة طالب فقط. ولذلك، ينحصر إصدار بطاقة الهوية الإماراتية بضرورة أن يكون الفرد مقيمًا في دولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي لا يمكن أن يحدث إلا من خلال الحصول على عمل. وبالتالي، تضع دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل غير مباشر حاجرًا أمام قبول الفئات الأكثر ضعفًا: أي السكان غير العاملين.

تأثير القياسات البيومترية السلبي على الأشخاص ذوى الإعاقة

يمكن للتكنولوجيا التي تختارها الحكومات لأنظمة بطاقة الهوية الخاصة بها أن تؤدي إلى التمييز أيضًا. فعندما تقرر الدول، مثل دول "مجلس التعاون الخليجي"، الاعتماد على أنواع معينة من القياسات البيومترية مثل بصمات الأصابع أو قزحية العين للتسجيل في أنظمة بطاقة الهوية واستخدامها، فإنّها تمارس التمييز ضد أشخاص معينين بشكل غير مباشر. وفي الواقع، قد يواجه عمال المهن اليدوية ذوو بصمات الأصابع غير الواضحة

الفئات المهمشة والحق في عدم التعرّض للتمييز

وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة صعوبة في التسجيل أو استخدام أنظمة بطاقة الهوية التي تعتمد على بصمات الأصابع وقد يؤدي عدم توفّر خيار بديل إلى الاستبعاد.

وتتمثـل إحـدى طـرق توفيـر البديـل في خلـق اسـتثناءات في المتطلبـات والعمليـات القانونيـة الخاصـة بالهويـة الرقميـة، تمامًـا مثلما فعلت مملكة البحرين في قرارها رقم 16 الصادر في العام 2011 (الـذي يعـدل قانـون بطاقـة الهويـة الوطنيـة للعـام 2006)، إذ أعفـت الأشـخاص ذوي الإعاقـة مـن توفيـر القياسـات البيومتريـة الخاصـة بهم للحصول على بطاقة الهوية الوطنية .

الخلاصة والتوصيات

يكشف تقييمنا لمشهد الهوية الرقمية في "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" عن جهود متنامية للتحوّل إلى الرقمنة، على مستوى اعتماد التقنيات المتعددة، بما في ذلك استخدام البيانات الرقمية للتحقّق من الهوية. ويتوافق ذلك بطبيعة الحال مع تركيز بلدان المنطقة على رقمنة اقتصاداتها وتسخير هويّات المقيمين فيها، كإحدى ركائز عمليّة التحوّل الرقمى فيها.

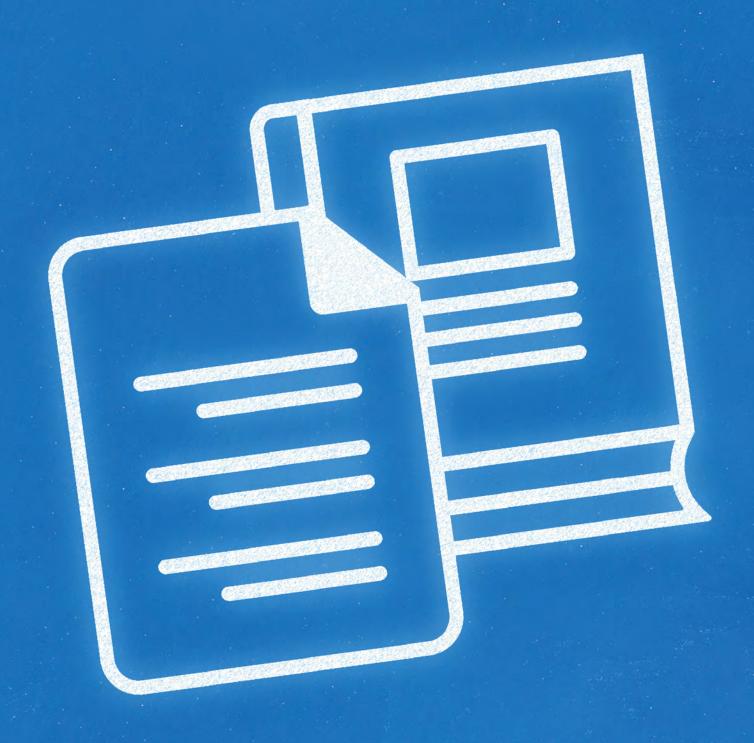
نفّذ جميع بلدان الخليج برامج هويةٍ رقمية، حيث أُطلق البرنامج الأول في البحرين سنة 2007، وفي الكويت والمملكة العربية السعودية مؤخرًا في العام 2020. وأقرّت جميع هذه البلدان تشريعاتٍ تعالج الجوانب المختلفة للمسألة وتسمح بإرساء بيئةٍ متينة لأنظمة الهـوي الرقمية، بمـا في ذلـك عـلى مسـتوى حمايـة البيانـات، والمعامـلات الإلكترونية، والجريمة الإلكترونية، والأمـن السيبراني. إلّا أن هذه الأطر ما زالت تعاني مـن أوجه قصـورٍ عـدّة، لا سـيّما مـن حيـث غيـاب القوانيـن الرادعـة والشـاملة الـتي مـن شـأنها حمايـة البيانـات وخصوصيـة المسـتخدمين، وغيـاب الرقابـة المسـتقلّة عـلى معالجـة البيانـات الشخصية، مـا يسـاهم في تقويـض الثقـة في نظـام الهوية بشكل عام.

تحتاج البيانات الشخصية المتنوّعة التي تجمَعها أنظمة الهوية، بما في ذلك المعلومات الحساسة، إلى تدابير ومزايا حماية متينة وسياساتٍ تهدف إلى تأمين هذه الحماية. وفي حين عمد بعض دول الخليج إلى إقرار تدابير ومزايا تقنية لحماية البيانات في نظام الهوية الرقمية، لا تـزال الخيـارات الـتي تسـمح للمسـتخدمين بالتحكـم ببياناتهـم محدودةً، كما ولا يمكنهم الحصول على التعويضات في حال انتُهكت أو قُوّضت حقوقهم بسبب النظام المذكور. أخيرًا، لا تأخذ أنظمة تحديد الهوية في الخليج بالاعتبار احتياجات المجموعات المهمّشة والتأثيرات المترتبة عليها، ما قـد يفاقـم انعـدام المسـاواة والتمييـز ضـدّ النسـاء والمهاجـرين والأشـخاص عديمـي الجنسـية والأشـخاص ذوى الإعاقة.

الخلاصة والتوصيات

توصيات لحكومات دول "مجلس التعاون الخليجي"

- تعزيز الحماية القانونية للهوية الرقمية: لا سيّما من خلال (1) اعتماد قوانين رادعة وشاملة لحماية البيانات (الكويت وعُمان والإمارات العربية المتحدة)، و(2) الحدّ من الاستثناءات القانونية المرتبطة بمتطلّبات "الأمن القومي" والتي تسمح للوكالات الحكومية، وذلك في البلدان التي أقرّت تشريعاتٍ مرتبطة بحماية البيانات الشخصية، وعلاوةً على ذلك، ينبغي تضمين أحكام قانونية تنصّ على اليات لتقديم الشكاوى، بما يسمح للمستخدمين/ات بتقديم شكاوى ودعاوى قانونية عندما ينتهك نظام الهوية الرقمية حقوقهم، لا سيّما الحق في الخصوصية وعدم التمييز. وفي حال عدم معالجة هذه الشكاوى لمصلحة المستخدمين/ات، يحقّ لهم استئناف المسألة لدى هيئةٍ مستقلة، على غرار هيئةٍ قانونية مستقلة وجهاز إشرافٍ مستقل.
- إرساء آليـات إشـرافٍ مسـتقلة ومتينـة وإنفاذهـا عـلى أنظمـة الهويـة الرقميـة: يمكـن ــن يجـري عمليّـة الإشـراف جهـاز للإشـراف عـلى نظـام الهويـة الرقميـة أو سـلطات مسـتقلّة تشـرف عـلى البيانـات (كهيئـةٍ لحمايـة البيانـات) وعـلى نظـام تحديد الهوية، على أن يشتمل ذلك الإشراف على خصوصية البيانات وأنظمة تحديد الهوية وأمانها.
- اعتماد نهجٍ قائمٍ على الخصوصية في أنظمة الهوية الرقمية: ينبغي أن لا تقتصر الخصوصية على اعتماد المعايير والمزايا التقنية (على غرار تشفير البيانات وآليات التحقق من الهوية متعدّدة الخطوات)، بل يجب أن تشمل أيضًا تزويد المستخدمين/ات بأدواتٍ ومنصاتٍ تتيح لهم التحكّم ببيناتهم، بما في ذلك خيارات الحدّ من جمع بياناتهم وتشاركها، على أن تُبذل أيضًا جهودٌ للتخفيف من جمع البيانات والكشف عنها.
- القضاء على جميع أشكال التمييز في أنظمة الهوية والحرص على إدماج المجموعات المهمشة: يُعتبر القضاء على التمييز عنصرًا أساسيًا في الحرص على عدم مفاقمة التمييز وانعدام المساواة نتيجة أنظمة الهوية الرقمية. وعليه، يتعيّن على حكومات دول "مجلس التعاون الخليجي" معالجة التمييز القائم على النوع الاجتماعي، والتمييز ضدّ الأجانب واللاجئين وعديمي الجنسية والأشخاص ذوي الإعاقة بشكلٍ خاص. هذا وينبغي إجراء التقييمات، بما في ذلك المشاورات العامة التي تشمل هذه المجموعات، طوال مرحلة تنفيذ نظام الهوية الرقمية. كما ويمكن تحقيق الإدماج من خلال تعديل التشريعات القائمة بشأن الهوية والتي تميّز ضدّ مجموعةٍ معيّنة بشكلٍ غير مباشر، وذلك بهدف إقرار استثناءاتٍ تمحي التمييز (كما هي حال التعديلات الأخيرة على قانون بطاقات الهوية الوطنية في البحرين).



- -1 صوفي سميث، "التحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي"، مركز المعلومات الأوروبي الخليجي -fo/digital-transformation-in-the-gcc
 - -2 "مسح الحكومة الإلكترونية 2020. الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة"، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، -https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovk

.b/Documents/un/2020-Survey/2020%20UN%20E-Government%20Survey%20(Full%20Report).pdf

- -3"الحكومة الرقمية"، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية .
- -4 "دليل الممارس. مسرد"، مبادرة البنك الدولي لتحديد الهوية من أجل التنمية (LD4D)، https://id4d.worldbank.org/guide/glossary
 - -5 "الحكومة الإلكترونية،" إستونيا الإلكترونية، https://e-estonia.com/solutions/e-governance/i-voting/
- -6 "دليل الممارس. مسرد"، مبادرة البنك الدولي لتحديد الهوية من أجل التنمية (-:-::-:# LD4D)، https://id4d.worldbank.org/guide/glossary.

 text=Digital%20identification%20(ID)%20system, Public%2DPrivate%20Cooperation%20report
 - -7الهدف 16، الأمم المتحدة، https://sdgs.un.org/goals/goal16.
 - -8 " مبادئ تحديد الهوية من أجل التنمية المستدامة: نحو العصر الرقمي"، البنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية، -4 المستدامة العصر الرقمي المنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية المستدامة العصر الرقمي المنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية المستدامة العصر الرقمي " المنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية المستدامة العصر الرقمي " المنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية المستدامة العصر الرقمي " المنك الدولي التنمية المستدامة العصر الرقمي " المنك الدولي العصر الرقمي " المنك الدولي المنك الدولي المنك الدولي المنك الدولي المنك المنك المنك الدولي المنك المنك المنك الدولي المنك الدولي المنك الدولي المنك الدولي المنك المنك
 - ments1.worldbank.org/curat-

ed/en/213581486378184357/pdf/Principles-on-Identification-for-Sustainable-Development-Toward-th .e-Digital-Age.pdf

- -9مادرة تحديد الهوية من أجل التنمية، البنك الدولي، https://id4d.worldbank.org/
- -10"دليل المعايير الفنية لتحديد الأنظمة الرقمية لبطاقة الهوية"، مبادرة البنك الدولي لتحديد الهوية من أجل التنمية، -10

.bank.org/technical-standards

- -11 "مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية المستدامة: نحو العصر الرقمي"، البنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية
- -12 دليل المعايير الفنية لأنظمة تحديد الهوية الرقمية، البنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية، https://id4d.worldbank.org/technical-standards.
- -13"دليل الممارس، شهادة المفتاح العام والبنية التحتية للمفاتيح العامة،" البنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية، -13"دليل الممارس، شهادة المفتاح العام والبنية التحتية للمفاتيح العامة،" البنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية، -13"دليل الممارس، شهادة المفتاح العام والبنية التحتية للمفاتيح العامة،" البنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية، -13"دليل الممارس، شهادة المفتاح العام والبنية التحتية للمفاتيح العامة،" البنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية، -13"دليل الممارس، شهادة المفتاح العام والبنية التحتية للمفاتيح العامة،" البنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية، -13"دليل الممارس، شهادة العام والبنية التحتية للمفاتيح العامة،" البنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية، -13"دليل الممارس، شهادة العام والبنية التحتية للمفاتيح العامة،" البنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية، -13"دليل الممارس، شهادة العام والبنية التحتية للمفاتيح العامة، -13"دليل الممارس، شهادة العام والبنية التحتية المفاتيح العام والمارس، المارس، التحديد الممارس، العام والبنية التحتية المفاتيح العام والمارس، العام والبنية التحديد المورة العام والمارس، المارس، المارس، التحديد المفاتيح العام والمارس، العام والما
 - -14"دليل الممارس، منصات للرقابة الشخصية ،" البنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية
 - https://id4d.worldbank.org/guide/platforms-personal-oversight
 - -15 "دليل الممارس، السجلات المضادة للتلاعب،" البنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية، -https://id4d.world
 - .bank.org/guide/tamper-proof-logs
 - -16 "سيحصل نظام الهوية الرقمية الأسترالي قريبًا على هيئة رقابة"، TOTT News، 11 تشرين الأول/أكتوبر، 2021، -//:16
 - /tottnews.com/2021/10/11/australia-digital-id-oversight-body

- -17" مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية المستدامة: نحو العصر الرقمي"، البنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية، -https://documents1.world
 - bank.org/curat-
- ed/en/213581486378184357/pdf/Principles-on-Identification-for-Sustainable-Development-Toward-the-Digital-Age.pdf
- -18 "دليل الممارس، منصات للرقابة الشخصية ،" البنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية، -mttps://id4d.worldbank.org/guide/platforms-personal-over sight
 - -19"فهم التأثيرات الحية للهوية الرقمية في دراسة متعددة الأقطار،" The Engine Room، كانون الثاني/يناير 2020، -room.org/assets/pdfs/200310_TER_Digital_ID_Report+Annexes_English_Interactive_Edit3.pdf
 - -20"مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية المستدامة: نحو العصر الرقمي"، البنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية المستدامة: نحو العصر الرقمي"، البنك الدولي، مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية المستدامة:
 - bank.org/curat-
- ed/en/213581486378184357/pdf/Principles-on-Identification-for-Sustainable-Development-Toward-the-Digital-Age.pdf
- -21"الهيئة العامة للمعلومات المدنية تطلق تطبيق "مويتي""، KWT Today، 13 نيسان/أبريل، 2020، -kttps://kwttoday.com/paci-kuwait-launch/أبريل، 2020، -es-kuwait-mobile-id-app/
- -22السعودية تطلق رسميًّا المنصة الوطنية الموحدة في 2020، أرقام، 8 تشرين الأول/أكتوبر، 2019، -81l/id/1319570 tail/id/1319570.
 - -23"ما هو الملف الوطني" المنصة الوطنية السعودية للخدمات الحكومية، https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/content/ssoinfo.
 - -24 "قنوات الخدمة" المنصة الوطنية السعودية للخدمات الحكومية، https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/content/servicechannels.
- -25" الأسئلة المتكررة،" (المنصة الوطنية السعودية للخدمات الحكومية)، https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/content/help#header2_1
 - -26 "اليوابة الوطنية،" -bahrain.bh، https://www.bahrain.bh/wps/portal/!ut/p/a0/hY7BCoJA اليوابة الوطنية،" -26
- FAB_ZS97fk8lsaNEGF6EIrK9yCYP3VbfurZKnx9S944DMzCgoAbFejWdDsaxHjZWaXOqMl3iLC6z5JpgXqWH8_6lUYE 7uBBD-U-q4W6e3qscVOs40DtATZ1bJzcHPTTEEns3kkS_mNaKwbB9SdQPtwSxeTTzSBwk8u9LfEuYbHH7AHO7BRI! /#:~:text=The%20Portal%20has%20been%20launched,execute%20the%20comprehensive%20eGovernment%2 .0programs
 - -27 لاكشمي كوثانيث، "تفعيل بطاقة تام للإشارة الرقمية"، Oman Observer، 29 آذار/مارس، 2017، -3017 Oman Observer، 29. داد/85056/Main/activate-tam-card-for-digital-sign.
 - -28 "ملخص إستراتيجية الحكومة الإلكترونية 2001-2007،" مملكة البحرين. -https://www.bahrain.bh/wps/wcm/con
 - nect/790f3079-7389-46b0-bb55-5d5ea5d2dccb/eGovernment+Strategy+2007-2010.pdf?MOD=AJPERES
 - -29"تسجيل الدخول،" -bahrain.bh https://services.bahrain.bh/wps/por
- $tal/!ut/p/a1/04_Sj9CPykssy0xPLMnMz0vMAfGjzOItLNydDY0sjLwMfHyMDBwDHE0tAkMtjAz8jYEKIoEKnN0dPUzMfQwMDEyAwp4uTh4u\\ /5pa-Bgae5sTpN8ABHA0I6Q9OzdMP148CK8PnCrACPNYU5IZGVHimKwIA06s50w!!/dl5/d5/L2dBISEvZ0FBIS9nQSEh$

- -30 "الهوية الالكترونية،" عماننا، https://omanportal.gov.om/wps/portal/index/sso.
- -31"بطاقات الهوية الوطنية في قطر: من الهوية إلى الحكومة الرقمية"، مجموعة تاليس، -ty-and-security/government/customer-cases/qatari.
 - -32دبي الذكية وهيئة تنظيم الاتصالات تطلقان الهوية الرقمية"، 17 تشرين الأول/أكتوبر، 2018، -2018/room/news/2018/10/17/smart-dubai-and-tra-launch-national-digital-identity/.
 - -33 "تطبيق UAE Pass الهوية الرقمية،" البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، -UAE Pass الهوية الرقمية، tal-uae/the-uae-pass-app
 - -34"تكمل مجموعة تاليس استحواذها على جيمالطو لتصبح رائدة عالمية في مجال الهوية الرقمية والأمن"، مجموعة تاليس، استحواذها على جيمالطو لتصبح رائدة عالمية في مجال الهوية الرقمية والأمن"،
 - group.com/en/portugal/press_re-
 - lease/thales-completes-acquisition-gemalto-become-global-leader-digital-identity
- -35" تزود جيمالطو مملكة البحرين بمليون بطاقة هوية إلكترونية إضافية من الجيل الجديد"، تحالف التكنولوجيا الآمنة، 21 كانون الثاني /يناير 2009، -35" تزود جيمالطو مملكة البحرين بمليون بطاقة هوية إلكترونية إضافية من الجيل الجديد"، تحالف التكنولوجيا الآمنة، 21 كانون الثاني /يناير 2009، -35" retechalliance.org/gemalto-provides-king-
 - ./dom-of-bahrain-with-additional-one-million-new-generation-e-id-cards
 - -36"وثائق وحلول الهوية،" مجموعة تاليس، -https://www.thalesgroup.com/en/markets/digital-identi ty-and-security/government/identity
- https://www.thalesgroup.com/en/markets/digital-identi- "بطاقات الهوية الوطنية في قطر: من الهوية إلى الحكومة الرقمية،" مجموعة تاليس، ty-and-security/government/customer-cases/qatar-i
- bahrain,bh، https://www.bahrain.bh/wps/portal/!ut/p/a1/pZLLbsIwEEV_JSyy- "مسيرة التحول الرقمي لحكومة البحرين، " 38-DJ7E5EF3KaK0iEcFpSXelCcYJyixQ2Kg_H0NqFIrlUJV78Y6d3zvjBFBc0QE3WWcqkwKmh9r4i0ex-DZTuD0AzzDEI69z qTdBbsHrgairwBg3D0C_rP_2na8AG7TgzPs2E8trR8OAcLgfjJ4eegA9PA1_RsiiCRClSpFEeNyV8pK0XzBhAk5FctMcK OknNUmxDStaCZqY5nxTDOGplklCiaUsZbbSrDDsVmZZEsUuSwAF9u-5QbMtVoe9a14Bdhqe57vOtRLwI4_zV844d XwUybOAa6M8AT8NqMzcNIHpI36F53oDtM_Ju_fsNdsvdmQUG9HCsXeFZr_fz36WZ7L-PQxo1DEOOCIVGzFKIY1t5 W-TpUq6zsTTNjv900uJc9ZM5GFCT9JUllrX99JVBazWRHgg9XvrkYji8RuvhuEjcYHtsAH6g!!/dl5/d5/L2dBISEvZ0FBIS -/9nQSEh
 - -39 "اللجان المساهمة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي في مملكة البحرين،" -bahrain.bh، https://www.bahrain.bh/wps/por
 - tal/!ut/p/a0/hcrBCoJAEAD-
- $Qr_E8 systdpQlw4tQRNteZJFBNnVGaxl_X_qCjg8eBPAQOK6pj5qE4_hzcO2lQWdsYesiv-dYNu50PZ7RVHiAGzHU_5-left for the property of the pr$
 - -40 هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، https://www.iga.gov.bh/en/.
 - -41 الهيئة العامة للمعلومات المدنية، https://www.paci.gov.kw/Home.aspx
 - -42 "الإدارة العامة للأحوال المدنية التابعة،" شرطة عمان السلطانية، https://www.rop.gov.om/english/dg_cs.html
 - -43 برنامج الهوية الوطنية. سابقة في المنطقة، عُمان الرقمية، http://digitaloman.com/indexbf54.html.
 - -44المركز الوطنى للتصديق الإلكتروني، https://oman.om/tam/.
 - -45 "المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر لتعزيز حماية المستهلك،" وزارة النقل والاتصالات، -45 المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر لتعزيز حماية المستهلك،"
 - ./en/news-events/news/ictgatar-enhance-consumer-protection
- https://www.thalesgroup.com/en/markets/digital-identi- بطاقات الهوية الوطنية في قطر: من الهوية إلى الحكومة الرقمية"، مجموعة تاليس، -46 ty-and-security/government/customer-cases/gatar-i
 - 47- "نظام التوثيق الوطني (توثيق)، "حكومي، -ation-system-tawtheeq

https://portal.moi.gov.qa/wps/portal/MOIInternet/department- الإدارة العامة لنظم المعلومات المقدمة،" وزارة قطر الداخلية، الأنظمة والإدارة العامة لنظم المعلومات المقدمة،" وزارة قطر الداخلية، الأنظمة على "الإدارة العامة لنظم المعلومات المقدمة،" وزارة قطر الداخلية، الأنظمة (الداخلية الإدارة العامة لنظم المعلومات المقدمة،" وزارة قطر الداخلية، الأنظمة (الداخلية الإدارة العامة للإدارة العامة للإدارة العامة لنظم المعلومات المقدمة،" وزارة قطر الداخلية، الأنظمة (الداخلية الإدارة العامة للإدارة العامة للإدارة العامة للإدارة العامة للإدارة العامة المعلومات المقدمة،" وزارة قطر الداخلية، الأنظمة المعلومات المقدمة،" وزارة قطر الداخلية، الأنظمة المعلومات المعلوم

https://portal.moi.gov.qa/wps/portal/MOIInternet/department- "وزارة قطر الداخلية" 49-committees/gainformationsystems/!ut/p/a1/tVJNU9swFPwtHHx09PwV272pgcH5AJcmDFgXRrZlR4wlOZIaIL--IoVToZSZVie9N6vVvn2LCLpF RNI976nlStLhuSbTu8sccJCXsCxn-Zm74uWmLL6F6yBxgMoB5jiLiwCCZVZABni9WWy-lrMQIPjo_Q0iiDTSjnaLqodGDLz2ubRMS2Z9Jj0w1G_ZSLUVTNpGCcgtZcyDnkmm6UB bwSU3Vh8Vq47LTmlxLMyTsUwyD5owDJ-VIDI2vEVV0sR5HNDIr1me-nFHE7_u0tyP07gNUkjrJG9_CXPaF8XpHKI1LM9X08iNtrqYhbMrgCx5Afxp9iMA3jkY0AKRflD10egKyzrK ekQ065hmevJDu_bW2tF88cCDUWlLh4lQfNKr_WRHPXgYzWvfg4tyPn8xzoM3LDNv_bFVxqLb36hR5daavru3IkDrT9r5AWH6jwnz8N0Ei7-I0r_f7Qh2gVX06Ufn3P9N7CiuRRZ NvxeHFbvxaZ1BlIz7wwrjk50fNcRxzg!!/?1dmy&urile=wcm%3apath%3a%2Fwcmlib-internet-en%2Fsa-departmentcommittee%2Fgeneraladministra tionofinformationsystems%2Fc19880

- -50"الابتكار وراء الأفق لبناء مستقبل الحكومة الرقمية،" هيئة الحكومة الرقمية، https://dga.gov.sa/en/
- -51 قرار المجلس رقم (418) وتاريخ 25/7/1442 هـ، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، -bhttps://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDe. tails/cb98b088-6d6f-41a7-8633-acfc00b6db02/1.
- -52 "الأسئلة المتكررة،" (المنصة الوطنية السعودية للخدمات الحكومية)، https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/content/help#header2_1
 - .iam.gov.sa، https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/relatedservices/AC182 "إدارة تصديق الهوية،" منصة 53-
- -54 "خدمات الوكالة: وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية،" منصة -my.gov.sa، https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/relatedser خدمات الوكالة: وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية،" منصة -54 "خدمات الوكالة: وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية،"
 - -55 "مركز المعلومات الوطني،" المنصة الوطنية السعودية للخدمات الحكومية، -https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agen cyDetails/AC344.
 - -56 "المراجع القانونية،" هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، " https://tdra.gov.ae/en/Pages/legal-references
 - -57 "بخصوص هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية،" tdra.gov.ae، https://tdra.gov.ae/en/About
- -59 "دليل المستعمل لـUAE Pass الهوية الرقمية،" mohap.gov.ae، https://www.mohap.gov.ae/Documents/Banner/UAEPASS_User_Guide_1.0.pdf
 - -60"قيادة المستقبل الرقمي في أبو ظبي،" هيئة أبوظبي الرقمية، https://www.adda.gov.ae/
- -61دبي الذكية وهيئة تنظيم الاتصالات تطلقان الهوية الرقمية الوطنية،" دبي الرقمية، 17 تشرين الأول/أكتوبر، 2018، -61ktps://www.digitaldubai.ae/news نظيم الاتصالات تطلقان الهوية الرقمية الوطنية،" دبي الرقمية، 17 تشرين الأول/أكتوبر، 2018، -61ktps://www.digitaldubai.ae/news المحافظة الم
 - -62"الهويّة الوطنية الإلزامية وقواعد البيانات البيومترية" مؤسسة الحدود الإلكترونية،
 - .https://www.eff.org/issues/national-ids
 - -63 "الاقصاء والهويّة: الحياة بلا هويّة"، منظمة الخصوصية الدولية، 14 كانون الأول/ ديسمبر 2018،
 - .https://privacyinternational.org/long-read/2544/exclusion-and-identity-life-without-id
 - -64 بطاقة الهويّة الوطنية الذكية للسعودية، تاليس،
 - . https://www.thalesgroup.com/en/markets/digital-identity-and-security/government/customer-cases/saudi-arabia.
 - -65البحرين، قانون رقم 46 لسنة 2006 بشأن بطاقة الهوية، صدر بتاريخ 2 آب/أغسطس 2006 (الجريدة الرسمية، العدد رقم 95).
 - https://bahrain.bh/wps/wcm/con-
- nect/0a45826e-8aed-4537-9b4d-3df6b0746e92/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86+%D8%B1%D9%82%D9%85+% 2846%29+%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9+2006+%D8%A8%D8%B4%D8%A7%D9%94%D9%86+%D8%A8%D8%B7%D .8%A7%D9%82%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9.pdf?MOD=AJPERES

- -66"خدمات بطاقة الهويّة"، هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، هيئه المعلومات والحكومه الالكترونيه | خدمات بطاقة الهوية (-iga.gov hh)
 - -67"كيفية التقدّم بطلب للحصول على بطاقة مدنية في الكويت " الكويت (العمّال الفيليبينيين في الخارج)، -67"كيفية التقدّم بطلب للحصول على بطاقة مدنية في الكويت " الكويت (العمّال الفيليبينيين في الخارج)، -67"كيفية التقدّم بطلب للحصول على بطاقة مدنية في الكويت " الكويت (العمّال الفيليبينيين في الخارج)، -67"كيفية التقدّم بطلب للحصول على بطاقة مدنية في الكويت " الكويت (العمّال الفيليبينيين في الخارج)، -67"كيفية التقدّم بطلب للحصول على بطاقة مدنية في الكويت " الكويت (العمّال الفيليبينيين في الخارج)، -67"كيفية التقدّم بطلب للحصول على بطاقة مدنية في الكويت " الكويت (العمّال الفيليبينيين في الخارج)، -67"كيفية التقدّم بطلب للحصول على بطاقة مدنية في الكويت " الكويت (العمّال الفيليبينيين في الخارج)، -67"كيفية التقدّم بطلب للحصول على بطاقة مدنية في الكويت " الكويت (العمّال الفيليبينيين في الخارج)، -67"كيفية التقدّم بطلب المتحدد التقديم التقدي
 - -68 إصدار البطاقة الشخصية / جديد، شرطة عمان السلطانية
 - https://www.rop.gov.om/english/omani_id.html#:~:text=Every-
 - .%200mani%20citizen%20who%20is,on%20their%20legal%20guardian's%20consent
 - -69قطر، المرسوم بقانون رقم 5 لسنة 1965 بشأن بطاقات الهويّة، الصادر في 20 أيلول/ سبتمبر 1965، (الجريدة الرسمية، العدد 4، 1 كانون الثانى/ يناير https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=4001&language=ar،(1965).
- -70 "إصدار بطاقة هويّة وطنية،" المنصة الوطنية السعودية للخدمات الحكومية، -https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/servicesDirec "إصدار بطاقة هويّة وطنية،" المنصة الوطنية السعودية للخدمات الحكومية، -tory/ser
- $vice details/9511/!ut/p/z1/jZDBboJAEIafpQeOMjPCKva2amK6KcXGaOleDBhYSJAl61Zin76b9mSwtXObyfdl_hmQkIJss3OtMlvrN\\ mtc_y4ne7GOQuJISUQ0wdfFLFq-kAhwhfB2DSQBmzsgniZ8syNEBvI_Pv5SHO_54h7gLhibeBErkF1mq1HdlhrSGSNyu-W1naxE6Gz\\ ajpnYIYZsAAzP-wb-yO8CqkbnP7_kbR5ELokpysIUxv8wblxZ250ePfSw73tfaa2awj_oo9_kHt6yKn2ykA5g6I7b9PO53DyNZH7p-cM\\ ./XOotvDw!!/dz/d5/L0lDUmlTUSEhL3dHa0FKRnNBLzROV3FpQSEhL2Fy$
 - -17 الهويّة الإماراتية، بوابة حكومة الإمارات العربية المتحدة، -https://u.ae/ar-ae/information-and-services/visa-and-emir ates-id/emirates-id.
 - -72 قانون رقم 46 لسنة 2006 بشأن بطاقة الهوية
 - https://bahrain.bh/wps/wcm/connect/0a45826e-8aed-4537-9b4d-3df6b0746e92/ السنة+2006+بشأن+2006+بشأن+2006-بطاقة+الهوية.pdf?MOD=AJPERES.
 - -73القرار رقم (16) لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام القرار رقم (1) لسنة 2007 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم 46 لسنة 2006 بشأن بطاقة الهوية، -https://bahrain.bh/wps/wcm/con
- nect/0a45826e-8aed-4537-9b4d-3df6b0746e92/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86+%D8%B1%D9%8 2%D9%85+%2846%29+%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9+2006+%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86+%D8 %A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9.pdf?MOD=AJ PERES
- https://law.almoha- ،2017 نيسان/ أبريل almohami.com، 29 المعلومات المدنية، قانون 29 بشأن نظام المعلومات المدنية، قانون 29 بشأن نظام المعلومات المدنية، قانون 29 بالمارة المعلومات المدنية، قانون 29 بالمارة المعلومات ا
 - -75 قرار الهيئة العامّة للمعلومات المدنية رقم 1 لسنة 2012 بتاريخ 8 نيسان البريل 2012 بشأن بطاقة الهويّة المدنية المزودة بشريحة الكترونية .http://sub.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=1665318
 - -76 قرار وزاري بشأن الإعتداد بالبطاقة المدنية الرقمية بكافة المعاملات الحكومية والخاصة "، 7 تموز/ يوليو 2020، الهيئة العامة للمعلومات المدنية على تويتر، https://twitter.com/pacikwt/status/1280582036751777792
 - -77قانون الأحوال المدنية (معدل) قانون، https://qanoon.om/p/1999/l1999066/.
 - -78مرسوم بقانون رقم (5) لسنة 1965 بشأن البطاقات الشخصية https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=4001&language=ar.
 - -79" الهويّة الوطنية". وزارة الداخلية السعودية. -https://www.moi.gov.sa/wps/portal/!|||UNTRANSLATED_CON
- $TENT_START|||ut/p/z1/rZJNc4IwEIb_ih48OlkI5eOY6Vih1eIUS5FcmABB0kpQJ0r77xscewTasTlIZ959d5_dRRRtEJXsLLZMiVqynY5jaicQWJZvW0bTMyYzIPbDwlt5YAQGoOgiuJ8T33IWAO5ifgcB8cOV94IxEIzob_Kh4xEYyn9DFNFMqr0qUVzVYpSLhskJtN-yrvgoq6XiUk2gjSZw5NvT7kJ3OSTySjoSeZLzgp12KuGyNd1nIkcx9lKObQArt9IUex5LTacoUp47GXOx7f4AdHdI-_nWutrjEKVeg3g_HCjRrC3Pp0Kb_4ONWtyeBpbmVdC35iHOW../M_J6Szh60s4C96gUNbHSh_e-g8r8AfdzRvcB6yNG6z3VRhWLv6azqPpx8ptXotyWyXLWUPG428vUQmH/dz/d5/L2dBISEvZ0FBIS9nQSEh$
 - -80الإمارات العربية المتحدة، القانون الاتحادي رقم 9 بشأن السجل السكاني وبطاقة الهويّة، الصادر في 7 أيار/ مايو 2005.
 - ./https://www.lexmena.com/law/en_fed~2006-05-07_00009_2020-05-30
 - -18 اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2015 بشأن السجل السكاني ونظام بطاقة الهويّة،-https://ica.gov.ae/wp-content/up -loads/2020/09/The-Exe-
 - . cutive-Regulations-of-the-Federal-Decree-Law-No. 9-of-2006-on-the-Population-Register-System- and -the-Emirates-ID-Card.pdf

con-

-82مرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2004 بإنشاء الهيئة الاتحادية للهويّة والجنسية -82مرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2004-https://www.lexmena.com/law/en_fed~2004-09-29_00002_2020-05-30

```
.%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9.pdf?MOD=AJPERES
 -84فانون رقم 20 لسنة 2014 بشأن المعاملات الإلكترونية، سيريلا، https://cyrilla.org/pt/entity/doplobfh504wtlwnilhht1emi?page=1
 -85لوران ليفاك، "الكويت: القانون المتعلّق بالمعاملات الإلكترونية المعمول به - إدخال مفهوم مشابه لخصوصية البيانات"، 11 كانون الأول/
                                                         https://www.globalcompliancenews.com/2015/12/11/kuwait-law-re-
                                    garding-electronic-transactions-in-force-introduction-of-a-concept-akin-to-data-privacy
           -68قانون المعاملات الإلكترونية العماني، سيريلا، https://cyrilla.org/en/document/sqzb6t2h6jgwa04rjgqup7gb9?page-1.
 -87قطر: مرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2010 بإصدار قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الصادر في 19 آب/ أغسطس 2010. -https://ww
                                                      .w.motc.gov.qa/sites/default/files/documents/e-Commerce_Law_EN.pdf
 -88" قانون التجارة الإلكترونية السعودي لسنة 2019 " كلايد وشركاه، -Kttps://www.clydeco.com/clyde/media/fileslibrary/J470323_K- كلايد وشركاه،
                                                                    .SA_E-commerce_Law_Interactive_-_Update_0919_FV2.pdf
         -89قانون المعاملات الالكترونية، المملكة العربية السعودية، -https://www.mcit.gov.sa/sites/default/files/la_003_e_e-trans
                                                                                                               .actions_act.pdf
                                                          -90 القانون الاتحادى رقم 1 لسنة 2006 بشأن المعاملات والتجارة الالكترونية
                   .(Microsoft Word - federal Law No. 1 of 2006 concerning electronic transactions and commerce.doc (ded.ae '
                                         -91دستور البحرين لعام 2002 مع التعديلات حتى العام 2012، مشروع ، 18 أبريل/نيسان 2026،
                                                                                                         (anonymous) (fao.org)
                -92" الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: حريّة التعبير والرقابة. البحرين، هيومن رايتس ووتش، حزيران/يونيو 1999، 1
         (مراقبة حقوق الإنسان - 1999 /rw.org الإنترنت The Internet In The Mideast And North Africa - Bahrain - July 1999) (hrw.org) (مراقبة حقوق
                                                                 -93قانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن قانون حماية البيانات الشخصية،
                                    مجلس التنمية الاقتصادية البحرين | Personal Data Protection Law (bahrainbusinesslaws.com)
                                                                       -94الحريّة على شبكة الإنترنت 2021. البحرين، فريدوم هاوس،
                                                               .https://freedomhouse.org/country/bahrain/freedom-net/2021
                                                                                                    -95دستور الكويت، Refworld
                                                                                                (opendocpdf.pdf (refworld.org
                                                            -96المرسوم السلطاني رقم 6.2021 بإصدار النظام الأساسي للدولة، قانون،
                                                                                      ./https://qanoon.om/p/2021/rd2021006
                                                                        -97رياض البلوشي "الخصوصية أخيرًا حق دستورى في عمان"
Riyadh Al-Balushi, "Privacy is Finally a Constitutional Right in Oman," https://riyadh.om/2021/privacy-is-finally-a-constitu-
                                                                                                        ./tional-right-in-oman
                                                               -98المرسوم السلطاني رقم 2011/12 بإصدار قانون الجرائم الإلكترونية،
                                                            .(om-ecrime-issuing_the_cyber_crime_law-eng-2011.pdf (qcert.org
 -99مركز الخليج لحقوق الإنسان، " مركز الدفاع الالكتروني الجديد في عمان يثير مخاوف تتعلّق بحقوق الإنسان"، منظمة الأصوات العالمية،
                                                                                                         18 أيلول /سبتمبر 2020،
                             مركز الدفاع الإلكتروني الجديد في عُمان يثير مخاوف بشأن حقوق الإنسان · Global Voices الأصوات العالمية
                                        -100 الدستور الدائم لُدولة قطر https://www.refworld.org/pdfid/542973e30.pdf ، 0/2004.
 -101 قانون رقم 13 لُسنة 2016 إدارة حماية خصوصية البيانات الشخصية والامتثال وحماية البيانات، -https://compliance.qcert.org/index
                                                                                                      ..php/ar/library/privacy
```

-103دستور المملكة العربية السعودية للعام 1992 وتعديلات حتى العام 2013، مشروع كونستيتوت (26 ،Constitute Project آب/أغسطس

Saudi Arabia's Constitution of 1992 with Amendments through 2013," Constitute Project, August 26, 2021, (anonymous)"

-83مرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2018 ياصدار قانون الاتصالات والمعاملات الإلكترونية، -bahrain.bh، https://www.bahrain.bh/wps/wcm/

nect/be6c6387-ae70-44ad-8755-1986fb2eedd2/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85+%D8%A8%D9%82%D8
%A7%D9%86%D9%88%D9%86+%D8%B1%D9%82%D9%85+54+%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9+2018+%D8%A8%D8%A7%D9%95%D8%B5
%D8%AF%D8%A7%D8%B1+%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8
%AA+%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%84

2021

.((constituteproject.org

-102"تصفية الإنترنت في قطر،" مبادرة الشبكة المفتوحة، 2009،

.https://opennet.net/sites/opennet.net/files/ONI_Qatar_2009.pdf

```
.https://www.clydeco.com/en/insights/2021/09/saudi-arabia-issues-personal-data-protection-law
                                          -106الحريّة على شبكة الإنترنت 2021. المملكة العربية السعودية، " الحرية على شبكة الإنترنت،
                        .Saudi Arabia," Freedom on the Net https://freedomhouse.org/country/saudi-arabia/freedom-net/2021
                                                                                                          -107قانون الاتصالات
                                                                                                   Telecommunications Law
                   https://www.citc.gov.sa/en/RulesandSystems/CITCSystem/Documents/LA 001 E Telecom Act English.pdf
                                                                                          -108قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية،
                                                                                                        Anti-cybercrime law
                                                                              .(Saudi Arabia - Cybercrime Law.pdf (tahseen.ae
 -109"الإمارات العربية المتحدة - نظرة عامة على حماية البيانات، دليل البيانات، تشرين الأول، أكتوبر 2021، "UAE - Data Protection" الإمارات العربية المتحدة - نظرة عامة على حماية البيانات، دليل البيانات، تشرين الأول، أكتوبر 2021 Data Guidance, October 2021 https://www.dataguidance.com/notes/uae-data-protection-over-
view#:~:text=Article%2031%20of%20the%20Constitution,means%20of%20communication%20u
                                                                                                             nder%20law
-110تقرير الحريّة على شبكة الإنترنت 2021. الإمارات العربية المتحدة، فريدوم هاوس، -United Arab Emirates, Freedom House https://free
                                         .domhouse.org/country/united-arab-emirates/freedom-net/2021#footnote1_844a29h
                                    -111 القانون الاتحادي رقم 3 الصادر في 8/12/1987 م المطابق ل 1408/4/17 هـ بشأن قانون العقوبات:
                                                                       https://elaws.moj.gov.ae/UAE-MOJ_LC-En/00_PENAL-
                               TIES%20AND%20CRIMINAL%20MEASURES/UAE-LC-En_1987-12-08_00003_Kait.html?val=EL1
    -112 المرسوم بقانون اتحادي رقم. القانون رقم (5) لسنة 2012 الصادر بتاريخ 25 رمضان 1433 هـ الموافق 13 أغسطس 2012 م بشأن مكافحة
                                                                                                            الجرائم الإلكترونية:
 Federal Decree-Law no. (5) of 2012 Issued on 25 Ramadan 1433 AH Corresponding to 13 August 2012 AD ON COMBATING CYBER-
                                                                                                                     CRIMES
                                                                                    .https://wipolex.wipo.int/en/text/316909
                             -113 سلطنة عمان ثالث أفضل دولة في العالم استعداداً لإحباط الهجمات السيبرانية، الاتحاد الدولي للاتصالات
                                                             Oman third best prepared in world to thwart cyber attacks," ITU"
         .https://www.itu.int/en/ITU-D/Cybersecurity/Pages/Oman-third-best-prepared-in-world-to-thwart-cyber-attacks.aspx
-114 قانون رقم 60 لسنة 2014 بشأن تقنية المعلومات: الجرائم. - 148 Mo. 60 of 2014 regarding information technology: crimes. https://w
                                                                                               ww.bahrain.bh/wps/wcm/con-
nect/4555732a-0813-4944-8bdc-4adbb64b6d9a/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86+
 %D8%B1%D9%82%D9%85+%2860%29+%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9+2014+%D8%A8%D
8%B4%D8%A7%D9%94%D9%86+%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%85+%D8%AA%D9%82%D9%86%D9
    .%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA.pdf?MOD=AJPERES
                                                                                      -115" الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني "،
                                                                                     استكشف الخدمات الإلكترونية - baḥrain.bh.
                  -116قانون رقم 63 لسنة 2105 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية: law-establishing-cyber-crime-dept.pdf (moi.gov.kw)
              -117سياسة الأمن السيبراني في الكويت، بوابة السياسة الإلكترونية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، شباط/فبراير 2021،
                              https://unidir.org/cpp/en/state-pdf-export/eyJjb3VudHJ5X2dyb3VwX2lkIjoiNzEifQ[تحميل الرابط].
                                                                -118المرسوم السلطاني رقم 12/2011 بإصدار قانون الجرائم الإلكترونية،
                                                                         Royal Decree No 12/2011 Issuing the Cyber Crime Law
                                                             (om-ecrime-issuing_the_cyber_crime_law-eng-2011.pdf (qcert.org
                            --119 سلطنة عمان ثالث أفضل دولة في العالم استعداداً لإحباط الهجمات السيبرانية، الاتحاد الدولي للاتصالات
                                                              Oman third best prepared in world to thwart cyber attacks," ITU"
         .https://www.itu.int/en/ITU-D/Cybersecurity/Pages/Oman-third-best-prepared-in-world-to-thwart-cyber-attacks.aspx
                                 -120القانون رقم (14) لسنة 2014 بإصدار قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، Qatari Legislations (ilo.org)
                                              -121استراتيجية قطر الوطنية للأمن السيبراني، وزارة المواصلات والاتصالات، أيار/مايو 2014.
                                                                                (lstrtyjÿ_lwtny_llmn_lsybrny.pdf (motc.gov.qa
                                                                                       .(122-Anti-Cyber Crime, 2007 (wipo.int
                                                           -123" الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني " الهيئة الوطنية للأمن السيبراني،
```

-104النظام الأساسي للحكم Basic Law of Governance https://www.saudiembassy.net/basic-law-governance.

-105" السعودية تصدر قانون حماية البيانات الشخصية "كلايد وشركائه "Saudi Arabia issues Personal Data Protection Law," Clyde & Co

.https://nca.gov.sa/pages/strategic.html

- -124مرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة: -https://www.mof.gov.ae/en/lawsAndPolitics/govLaws/Docu-
- $ments/EN\%20Final\%20AML\%20Law-\%20Reviewed\%20MS\%2021-{\tt 11-2018.pdf}\ https://www.moec.gov-ae/web/guest/federal-de-al-de$

cree-law-no-20-of-2018-on-anti-money-laundering-and-combating-the-financing-of-terrorism-and-illegal-organisations. -212"الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2019، بوابة حكومة الإمارات العربية المتحدة،

استراتيجيات وخطط الحكومة الاتحادية في دولة الإمارات - البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة (u.ae)